

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: إدارة مالية

تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

**استخدام التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات
الاقتصادية وترشيد قراراتها
(دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة - مسيلة)**

تحت إشراف:

- د . عبد الرؤوف عزالدين

من إعداد:

- براهيم هاشم

- حواس أيمن

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.بعيطيش شعبان
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.عز الدين عبد الرؤوف
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.زريق عمر

السنة الجامعية : 2021-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَاطِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَاطِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَاطِ

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين أما بعد:

فإننا نشكر الله وافر الشكر أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة، ثم نوجه أسمى عبارات
الشكر والتقدير والعرفان بالجميل الى الأستاذ الدكتور " عبد الرؤوف عز الدين "
نظير ما قدمه لنا من توجيهات وارشادات لإثراء بحثنا في جميع جوانبه وفصوله، نسأل الله
العلي القدير أن يجازيه خير الجزاء وأن يمتعته بموفور الصحة والعافية.
كما يدعوننا واجب الوفاء والعرفان أن نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والاحترام
لكل أساتذة وموظفي قسم علوم التسيير خصوصا كل باسمه ومقامه ووظيفته
والى كل العاملين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة المسيلة كل حسب رتبته ومنصبه.
كما لا يفوتنا أن نقف في هذه المحطة وقفه إجلال وتقدير لكل معلمينا وأساتذتنا في مختلف
الأطوار وكل من له فضل علينا، دون أن ننسى زملائنا الطلبة وكل من قدم لنا المساعدة
والمساندة ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى من علماني القراءة و الكتابة وزرعا في نفسي العزم و الإرادة
إلى التي أنارت بنور حبها المتدفق و حنانها الفياض درب حياتي
إلى من التي فتحت لي أبواب العلم و المعرفة
إلى أعلى انسان في الوجود
وقدوتي في الحياة التي ضحكت من أجلي
إلى الصدر الحنون و القلب الرفيق
إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية
أمي ثم أمي ثم أمي
إلى أبي العزيز الغالي حفظه الله ورعاه
إلى كل من نسيه قلبي ولم ينساه قلبي
إلى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
I	1- إهداء
II	2- شكر وعرفان
III	3- فهرس
VI	4- فهرس الاشكال
VII	5- فهرس الجداول
أ-ح	6- مقدمة
	الفصل الاول : الاطار النظري للتحليل المالي وأدواته
10	المبحث الاول : ماهية التحليل المالي
10	7- المطلب الأول: نشأة ومفهوم واهداف واهمية التحليل المالي
10	8- اولا : نشأة التحليل المالي
11	9- ثانيا: مفهوم التحليل المالي
12	10- ثالثا: اهداف واهمية التحليل المالي
18	11- المطلب الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الاداء واتخاذ القرارات
18	12- اولا: مفهوم تقييم الاداء
18	13- ثانيا: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء
19	14- ثالثا: دور التحليل المالي في تقييم الأداء
22	المبحث الثاني: تقييم الأداء باستخدام المؤشرات المالية
22	15- المطلب الاول: رأس المال العامل والإجمالي
22	16- اولا: مفهوم رأس المال العامل
22	17- ثانيا: رأس المال العامل لصافي والإجمالي FRNG

24	18-ثالثا: التغيرات في رأس المال العامل
25	19-المطلب الثاني: احتياج في رأس المال العمل BFR
26	20-اولا : احتياج في رأس المال العاملBFR
27	21-ثانيا : التغيرات في رأس المال العامل
27	22-المطلب الثالث : الخزينة الخزينة الصافية
27	23-اولا : مفهوم الخزينة الصافية
27	24-ثانيا : طريقة حساب الخزينة الصافية
31	المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة بواسطة النسب المالية :
31	25-المطلب الاول: تقييم الأداء بواسطة النسب المالية
31	26-اولا : مفهوم النسب المالية
32	27-ثانيا: اهمية التحليل عن طريق النسب
32	28-ثالثا: أنواع النسب المالية
46	29-المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة حساب النتائج
47	30-اولا: نسب تحليل مستويات النتائج
49	31-ثانيا : نسب المردودية
51	32-المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب
54	33- خلاصة
56	الفصل الثاني: دراسة حالة جدوى لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2019_2020)
57	المبحث الاول: تقديم عام لمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة
57	34-المطلب الأول :لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف
57	35-أولا: نشأة المؤسسة

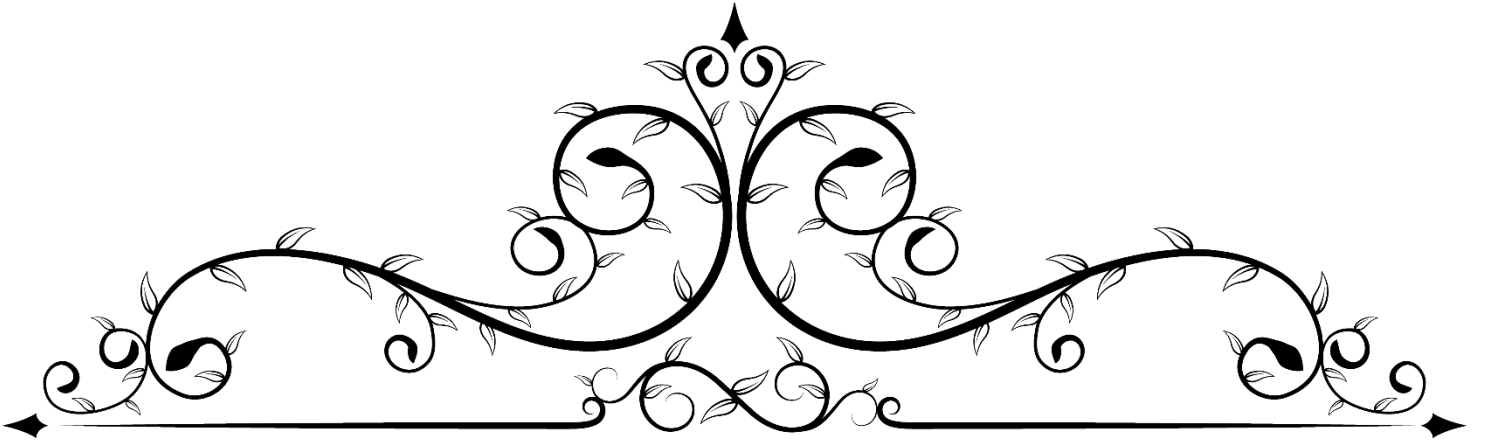
58	36-ثانيا: أهداف مؤسسة رياض سطيف
58	37-ثالثا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة رياض سطيف
59	38-المطلب الثاني: التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة وأهدافها
60	39-أولا: نشأة المؤسسة
60	40-ثانيا: المقر الاجتماعي
60	41-ثالثا: أهداف المؤسسة
61	42-رابعا: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة
62	المبحث الثاني عرض الوثائق المحاسبية وتحليلها.
62	43-المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية
62	44-أولا: جانب الأصول لميزانية المؤسسة
65	45-ثانيا: جانب الخصوم لميزانية المؤسسة
67	46-المطلب الثاني : عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2019-2020)
68	47-المطلب الثالث: القوائم المالية
68	48-اولا: عرض الميزانية المالية المختصرة
69	49-ثانيا: تحليل الأداء باستخدام النسب المالية
72	50-المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
72	51-اولا:حساب راس المال العامل
73	52-ثانيا : حساب احتياج راس المال العامل
74	53-ثالثا: حساب الخزينة الصافية
75	54- خلاصة الفصل
76	55- خاتمة
79	56-قائمة المصادر والمراجع

فهرس الاشكال

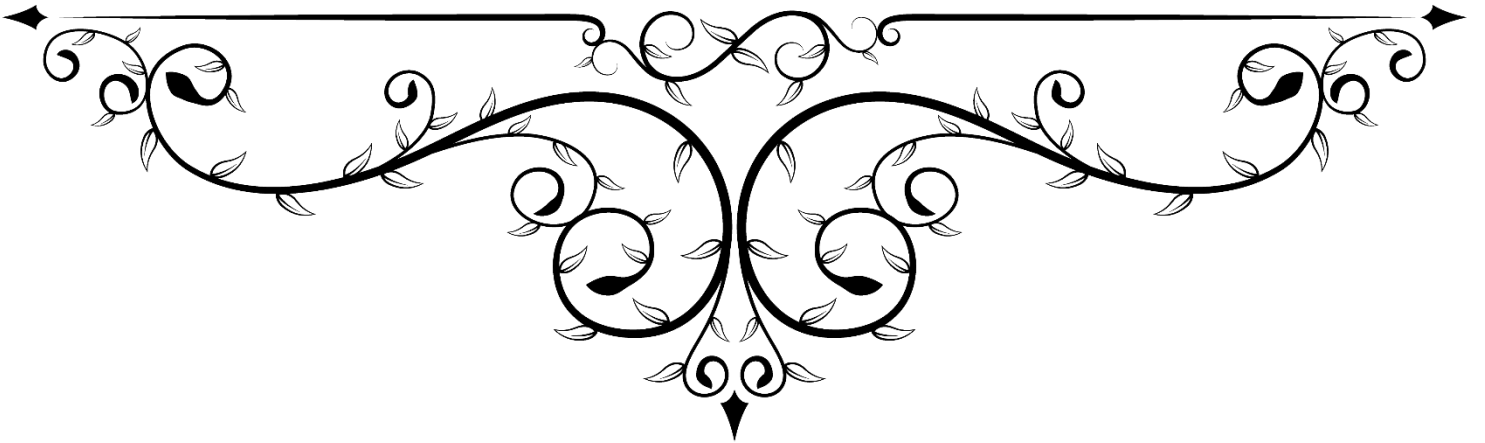
رقم الصفحة	عنوان اشكل	
17	يبين مراحل تطور التحليل المالي	(1)
29	يبين الحالات الممكنة للخرينة الصافية	(2)
59	الهيكل التنظيمي لمؤسسة رياض سطيف	(3)
62	الهيكل التنظيمي لمركب الصناعي التجاري حضنة بمسيلة	(4)
64	جانب الاصول لمركب الصناعي التجاري حضنة	(5)
66	جانب الخصوم لمركب الصناعي التجاري حضنة	(6)

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	يبين العوامل المؤثرة في رأس المال العامل	.1
35	يبين نسب يبين نسب السيولة	.2
44	يبين نسب النشاط	.3
46	يبين نسب التمويل	.4
49	يبين نسب تطور نشاط المؤسسة	.5
63	الميزانية المحاسبية لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019) جانب الاصول	.6
65	الميزانية المحاسبية لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019) جانب الخصوم	.7
67	جدول حساب النتائج لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019)	.8
68	الميزانية المالية المختصرة لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019) جانب الاصول	.9
68	الميزانية المالية المختصرة لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019) جانب الخصوم	.10
69	نسب التمويل لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019)	.11
70	نسب السيولة لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019)	.12
71	نسب المديونية لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019)	.13
71	نسب المردودية لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019)	.14
72	راس المال العامل لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019)	.15
73	احتياج في رأس المال العامل لمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2020_2019)	.16
74	الخزينة الصافية	.17



مقدمة



مقدمة

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمرتبطة لخدمة هدف معين وتعتبر الوظيفة المالية أساسية وهامة في المؤسسة، بما أنها تخدم الوظائف الأخرى، وباعتبار التحليل المالي مسير للوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة، كما انه سائر التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية على حد سواء باعتباره ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية وتبيان مردوديتها، لذلك البد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، كما يعتبر التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تنير الطرق أمام المستثمرين في ترشيد الخطط والقرارات بالاعتماد على نتائج التحليل ودراسة مردودية المؤسسة.

طرح الإشكالية:

مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في:
ما هو دور التحليل المالي في تقييم وترشيد قرارات المؤسسات الاقتصادية؟
للإجابة على الإشكالية السابقة وجب تحليلها لأسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

- 1 -ما أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- 2 - كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- 3 -ماهي أهم الأدوات المساعدة والتي يتبناها التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

❖ فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية, جعلنا هذا الموضوع (البحث) فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

- 1 -يعتبر التحليل المالي ركيزة أساسية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- 2 -عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي يؤدي الي انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة.
- 3 -يستخدم التحليل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص واتخاذ القرارات في المؤسسة.

❖ المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث إثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

- 1 -المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات, المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.
- 2 -المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات المالية اليت يوفرها اتخاذ القرارات

الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت وما زالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير.

1- معرفة أهمية الاستفادة من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

2- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

3- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعتنا للبحث فب هذا الموضوع:

1- أسباب موضوعية:

- التحسيس بأهمية هذا الموضوع لزيادة الاهتمام به من قبل المؤسسة حمل الدراسة.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها.

2- أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي الاحتراف التحليل المالي.
- الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسته وبتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر لتخصص أدق.

❖ دراسات سابقة:

الدراسة الأولى: بن شتوح فاطمة الزهراء، دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة، 2016/2015
،لخصت هذه المذكرة أن التحليل المالي عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة من طرف المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، كما ذكرت أن القوائم المالية تساعد في تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل اكتشاف نقاط القوة وزيادة تعزيزها ونقاط الضعف

الدراسة الثانية: اسماء قشيش دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, سنة 2012/2011 ، حيث كانت الإشكالية تتمحور حول ما هو دور التحليل المالي الحديث في ظل النظام المحاسبي المالي في تقييم اداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى فصلين نظريين, تناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي حول المؤسسة الاقتصادية, أما الفصل الثاني تطرق الى استخدام أدوات التحليل المالي الحديث وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي، أما الفصل الثالث تطرق إلى دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة

الصناعية لصناعة الأقمشة تندال ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة:

_ التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة وتقييم الأداء واستخراج نقاط الضعف والقوة ومن من تحسين الأداء لتقييم نقاط القوة.

_فعالية التحليل المالي مستمدة من فعالية التقنيات المستخدمة ف تحليل الوضعية المالية.

_ اعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير المالي اتخاذ قرارات رشيدة.

حدود الدراسة:

1 -الحدود المكانية: ستجرى الدراسة في المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة من أجل تطبيق دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

2 -الحدود الزمانية: خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (2019-2020).

❖ **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة ايجاد مؤسسة تسمح لنا بالحصول على البيانات اللازمة أثناء الدراسة الميدانية.

-عدم تعاون بعض فئات المجتمع مع الباحث، وعدم وجود ثقافة تحترم هذا النوع من العمل العلمي والأكاديمية رغم أهميتها الكبيرة جدا.

- إحباط الباحثين وذلك ببقاء أبحاثهم على رفوف المكتبات، وعدم تطبيق النتائج التي توصلوا إليها من خلال هذه الأبحاث.

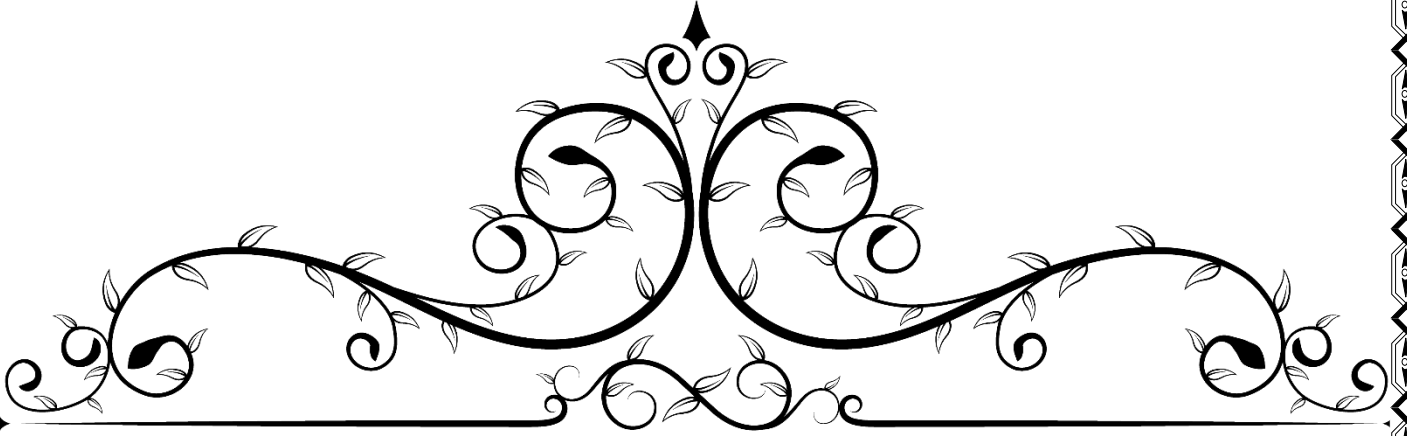
تقسيمات البحث:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث الى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تتضمن تلخيص عام وعرض للنتائج التي توصلنا اليها، وفي هذا الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج الموصول إليها.

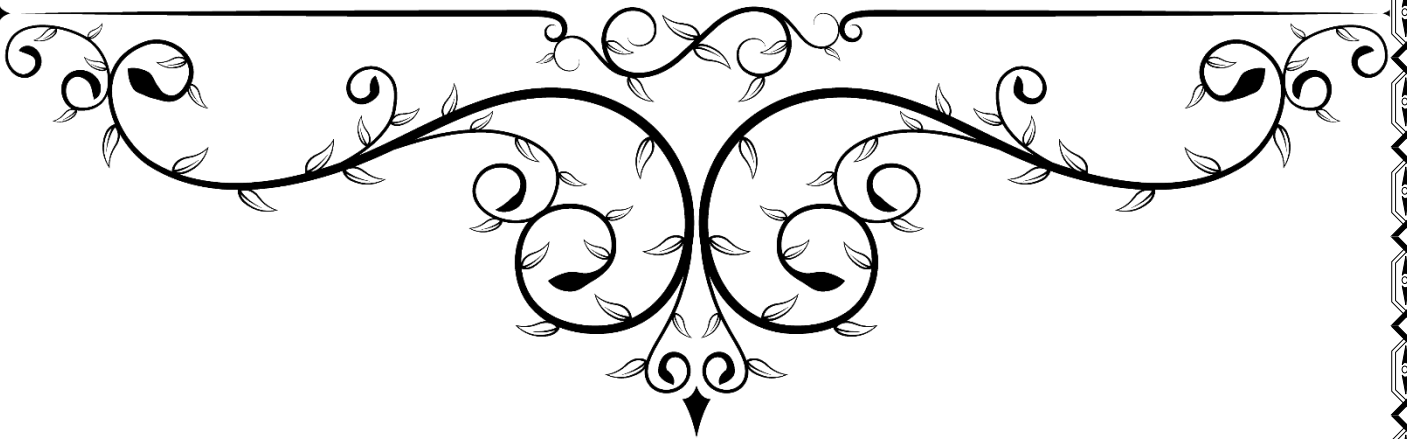
- **الفصل الأول: "الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والأداء المالي في المؤسسة"**
حاولنا من خلاله التطرق الى تقديم عام حول التحليل المالي من ماهية وأدوات وتقديم الأداء المالي وكيفية قياس الأداء المالي بواسطة استخدام أدوات التحليل المالي.

- **الفصل الثاني: " دراسة حالة جدوى للمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة خلال سنة (2019_2020)-"** خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة (2019 – 2020) باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول



الوطار النظري للتخليد المائي وأدواته



المبحث الأول

ماهية التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي الجيد، فهو يعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة (فصل، سنة، أو أكثر) باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها الى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسيرها.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم تطور التحليل المالي¹

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة التخطيط المالي السليم وبالتالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في فترة معينة باستخدام وسائل التحليل المالي.

اولا: نشأة التحليل المالي²: نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19، إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية إضافة إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة (1929-1933) التي كان لها اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي ولقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير التحليل المالي في فرنسا حيث اظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصيغة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي هدفت إلى تامين الاختبار الجيد وتامين العمليات المالية التي نشرها الشركات التي كانت بحاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

¹ - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010، ص 51.
² - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي، دار الهدية العامة، الجزء 1، 1998، ص 13.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير تسيير المؤسسة المالية). بذلك أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير¹ نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي:

لقد تعددت تعريف التحليل المالي وذلك في جميع كتب الاقتصاد المتداولة لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل، إلا أن معظمها يتفق على تعريف واحد ونستطر قالها كالآتي:

1-التعريف الأول:¹

التحليل الاول عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك فب تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار.

2-التعريف الثاني:²

هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة العمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة.

¹- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 3
²- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 133.

3-التعريف الثالث:

من خلال دارستي او رأي الشخصي استنتج ان التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايري و أسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها, من خلال اخضاعها الا دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط المالية للمنشأة و إجراء التصنيف.

ثالثا : أهمية وأهداف وأنواع التحليل المالي ومراحله

1-أهمية التحليل المالي¹:

نبح أهمية التحليل المالي لاعتباراتها التالية:

- التطور الصناعي المذهل مما أدى إلى ظهور طبقة المديرين المحترفين التنفيذيين مما أوجد آليات ضرورية حماستهم من قبل الجمعيات العمومية للمساهمين مما أدى إلى التوسع في تحليل القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات ومجالس الإدارة لتقييم الأداء والمحاسبة عليه.

متطلبات التمويل والائتمان حيث وضعت المؤسسات المالية اشتراطات مالية مستندة قبل منح قروضها التمويل ومن المعروف أن التمويل الدولي عادة ما يكون منخفض التكلفة الى أنه كثري متطلبات الحيطة والحذر, ومنذ 1895 أقر المجلس التنفيذي جامعة مصر في نيويورك مبدأ إلزام المؤسسات اليت ترغب في الاقتراض بتقديم بيانات مبوبة بصيغة موحدة حول الأصول والالتزامات, كما تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل البيانات وذلك في عام 1906 , كما مت إقرار مبدأ القياس الكمي والمقارنة بواسطة النسب المالية سنة 1908.

- متطلبات الهيئة الرقابية على أسواق امال في ظل تسارع محي الشفافية والفصاح والاعتراف المحاسبي إحاطة السامهين والمستثمرين بشكل دائم ودوري مؤشرات الأداء للاسهم و اتجاهاتها المستقبلية².

¹- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، Financial SME، ط 20، ص 1_ ص 4.

²- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية مفتوحة في الدنمارك، 2007، ص:95.

- تطور مهنة المحاسبة والتنقيح المستمر للمعايير المحاسبية والتقييس حتى أن هناك إلزاما قويا للبلد حتى أن التي ليست لديها معايير محاسبية أن تتبع المعايير الدولية (41 معيار حاليا) والمعروف أن البلد التي لها معايير خاصة فتلك المعايير مشتقة أو مطابقة لحد كبير مع المعايير الدولية.

2- أهداف التحليل المالي¹:

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (التمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

2-1- الأهداف الداخلية²:

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

¹ - شريقي وداد، دور استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2016، ص15_16.

² - خليل احمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص 160

- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات.
- توفير المعلومات والبيانات السياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.¹

2-2- الأهداف الخارجية:

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.²

3-أنواع التحليل المالي: يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي، الأول يسمى تحليل اتجاهات أو التحليل الأفقي، وهو يعني دراسة النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات والثاني يسمى التحليل المالي بالنسب³، ويعني بدراسة العلاقات بين البنود المترابطة في القوائم المالية، ليبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة.

¹- ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة التسيير التحليل المالي، الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997، ص11

²- عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، 0111، ص23

³- الزغبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفار للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص67

3-1-1- تحليل الاتجاهات¹: يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات الدراسة حركة الحساب أو النسب المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسب على مدار الفترة الزمنية محل المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في فترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس.

3-2- التحليل المالي للنسب²: يعتبر هذا الأسلوب مرادفاً للتحليل الراسي، تتم مقارنة الأرقام

في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في غاية الفترة المالية نفسها.

وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطاتها المختلفة. ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي:

3-2-1- نسب السيولة: وتستخدم كمؤشرات التقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

3-2-3- نسب الربحية: وتستخدم التقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة الهامش، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والربحية السهم.

¹- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 151
²- باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية

3-2-3- نسب الرفع المالي: وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.

3-2-4- نسب النشاط: وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، والفترة النقدية.

3-2-5- نسب السوق: ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومن الأمثلة عليها: القيمة السوقية إلى العائد، والقيمة السوقية إلى الدفترية، ريع السهم، والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم.¹

4-مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي:

4-1-تحقيق هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحليل الهدف بدقة.

4-2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

4-3- اختيار أسلوب التحليل المناسب²: تتعدد أساليب تحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

4-4-إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا

1- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص5.

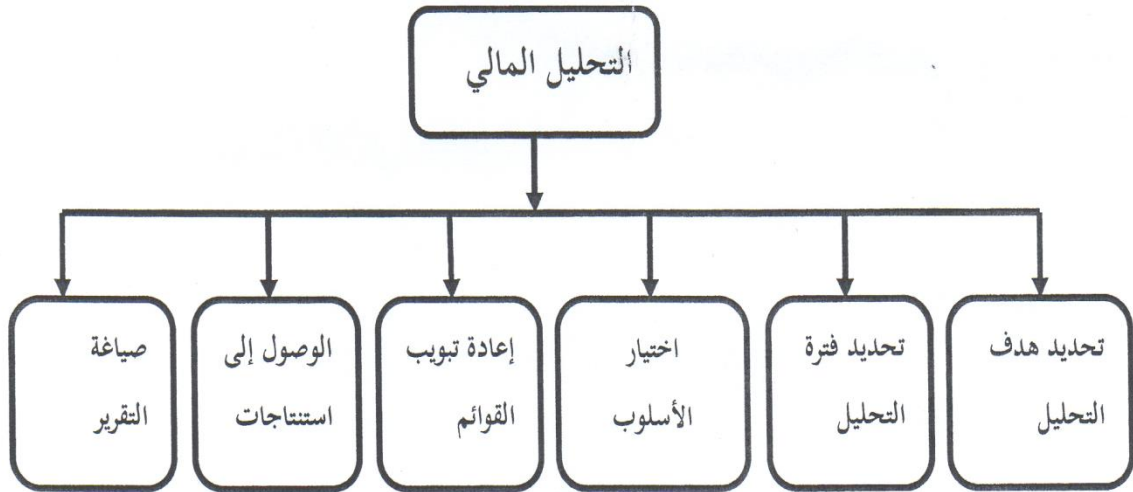
2- تيطراوي محمد، دور التحليل المالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2017، ص19

يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرأيته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

4-5- التوصل إلى استنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصية بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

4-6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة نقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.¹

الشكل رقم (1) يبين مراحل التحليل المالي



الفهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق.

5- شروط التحليل المالي: ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان

دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي ومن هذه الشروط:

▪ مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية (حساسية التحليل).

▪ مدى مرونة التحليل المالي لأنشطة المؤسسة، حيث يظهر الم المختلفة عن نشاطات

1- ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 1994، ص135

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات**اولا: مفهوم وأهداف تقييم الأداء**

1-تعريف تقييم الأداء¹: يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك لتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبق للمعايير الفنية والاقتصادية.

1-2-أهداف تقييم الأداء: تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم المسير داخل المؤسسة أو مكتب الدراسات الخاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على السداد ديون فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في:

- تسمح عملية تقييم الأداء باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق أهداف مسطرة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.
- يساعد نظام التقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء

المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

ثانيا: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء²

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها، باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة.

¹ - حمد صالح جمعي، اثر النظام المحاسبي المالي في ارساء الحوكمة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2015، ص82

² - توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الاداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص03 .

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- 1- **تقييم الأداء والنتيجة¹**: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- 2- **تقييم الأداء والتمويل²**: هي الطريقة التي يمكن من خلالها المؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين:
 - ✓ النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية
 - ✓ النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

وهذا جانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة

- 3- **تقييم الأداء والمردودية³**: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق

ثالثاً: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة⁴.

ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل. وهذه الاختبارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة للإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص23-235.

² - زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1989، ص52.

³ - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية: لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص434 _ 435

⁴ - باديس بن عتبة، تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص7.

وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية وهي¹:

- استثمار الموارد
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد
- تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط الاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي²:

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم، وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك

¹ - محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن، مذكرة لنيل الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص23

² - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص23-235.

بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة¹.

إن جميع القرارات السابقة الذكر التي تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فإن مبدأ الربط بين النقد الوارد والنقد الصادر يمثل القوة المحركة الأدوات عديدة من التحليل المالي.

¹ - سيد الهواري، مدخل إلى الإدارة المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، صص 11-14

المبحث الثاني

تقييم الأداء باستخدام
رأس مال العامل
والخزينة

المبحث الثاني: تقييم الأداء باستخدام رأس مال العامل والخزينة¹

إن دراسة التوازن المالي يسمح للمؤسسة بتشخيص وضعيتها المالية ومعرفة نقاط القوة والضعف، حيث يعتمد المحلل المالي على عدة أدوات تسمى بمؤشرات التوازن المالي من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل بناءً على البيانات المستخرجة من الميزانية الوظيفية.

المطلب الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي

أولاً: مفهوم رأس المال العامل²: رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازنها الهيكلي.

ثانياً: رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG³: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضاً أنه الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة.

1-2- دلالاته: انطلاقاً من قاعدة التوازن الوظيفي التي تقتضي بأن الموارد الثابتة تكون كافية

التمويل الاستخدامات الثابتة فإن مبلغ رأس المال العامل الصافي الإجمالي يبين مدى احترام هذه القاعدة، ومن حيث المبدأ يجب أن يكون موجبا.

2-2- طرق حسابه: يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي انطلاقاً من كتل الميزانية الوظيفية إما عن طريق الجزء الأعلى منها أو عن طريق الجزء الأسفل منها.

¹ - دحماني هدى، تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2015، ص34.

² - بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص89.

³ - على عريوة حمزة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص32.

أ- حسابه من أعلى الميزانية الوظيفية¹:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

ب- حسابه من أسفل الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

وبصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابياً، أي أنه كان من أجل ضمان هامش أمان يمكن من تسديد التزاماتها في الحالات الاستثنائية، ويختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة الأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل التي تؤثر عليه وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل هي²:

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب $FRNG < 0$: في هذه الحالة بحد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.
- رأس مال العامل الصافي الإجمالي معدوم $FRNG = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي $FRNG > 0$ "يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت

¹- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 14.

²- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص 83.

فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ثالثاً: التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها¹:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحياناً بالزيادة وأحياناً أخرى بالنقص، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذلك من أجل رسم خططها وسياستها المستقبلية. ويمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية¹

1- أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي:

- النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات.
- الاستثمار في أصول غير جارية جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.
- الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

2 - أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي²:

- زيادة رأس المال.
 - الحصول على ديون طويلة الأجل.
 - تكوين الاحتياطات.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات التي تحدث في مركز الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل لا تؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي، لأن أي ارتفاع يحدث في الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في الديون طويلة الأجل، فعلى سبيل المثال بيع المحزونات يؤدي إلى انخفاض في الأصول المتداولة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع مركز العملاء بنفس القيمة إذا كان البيع الأجل، أما إذا كانت

¹ - القالي سميرة، استخدام النسب المالية في تقييم الاداء المالي في بنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2018، ص 61_63

² - دحماني هدى، مرجع سابق، ص 36-37.

عملية البيع نقدا فيحدث ارتفاع في الصندوق، بالتالي هذه العملية لا تؤثر على حجم رأس المال العامل.

والشكل التالي يلخص مختلف العوامل المؤثرة في رأس المال العامل.

جدول رقم (1): يبين العوامل المؤثرة في رأس المال العامل

العمليات المنقصة من رأس المال العامل	العمليات التي تزيد في رأس المال العامل
<p>1- زيادة الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قيم معنوية. - قيم ثابتة. - قيم أخرى. <p>2- انخفاض الأموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نقص الأموال الخاصة: - توزيع الاحتياطات - توزيع الأرباح والأسهم. - اقتطاعات لفائدة المستغل - خسائر الاستغلال. - تسديد الأموال المقترضة. 	<p>1- زيادة الأموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة الأموال الخاصة : زيادة رأس المال والاحتياطات، إعانات - الاستثمار ... الخ.. زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل. <p>2- انخفاض الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> التنازل عن الاستثمارات المعنوية الثابتة والأخرى

المصدر: عليمي حسن الخلف، السلسلة العلمية في تقنيات الكمية للتسيير، التسيير

المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، 1997، ص 41.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR .

من أجل تقدير سيولة وملاءة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول إن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية جيدة وملائمة. وبالتالي يجب دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل¹.

¹ - عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998، ص2.

أولاً : مفهوم احتياجات رأس المال العامل¹: احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات المقبوضات المدفوعات. وكما تعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال **BFRE**: ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة. ويعبر بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة للاستغلال}$$

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFRHE**: ويمكن كذلك ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين رأس المال العامل. بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة خارج الاستغلال}.$$

ثانياً : تغيرات احتياجات رأس مال العامل²:

¹- حسن لهبيبي و عثمان يخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص26.
²- وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1996، ص7.

■ تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة: وفي مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

✓ ارتفاع سرعة دوران العملاء.

✓ انخفاض سرعة دوران الموردين.

■ تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة.

لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

المطلب الثالث: الخزينة الصافية

اولا : مفهوم الخزينة الصافية¹ TN: يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس مال العامل ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو لدائنها.

ثانيا- طريقة حساب الخزينة الصافية (TN)²:

الخزينة الصافية بطريقتين هما:

• الطريقة الأولى:

الحرية الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

$$TN = FRNG - BFR$$

¹- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص9.

²- عدنان التايه النعيمي، مرجع سابق، ص83

• الطريقة الثانية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

3- الحالات الممكنة للخزينة الصافية: من خلال مقارنة رأس مال العامل الصافي

الإجمالي مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية¹:

• الحالة الأولى: الخزينة الصفرية: وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون

المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن هذا لا يكفي وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

• الحالة الثانية: الخزينة الموجبة: وفي هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر

من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

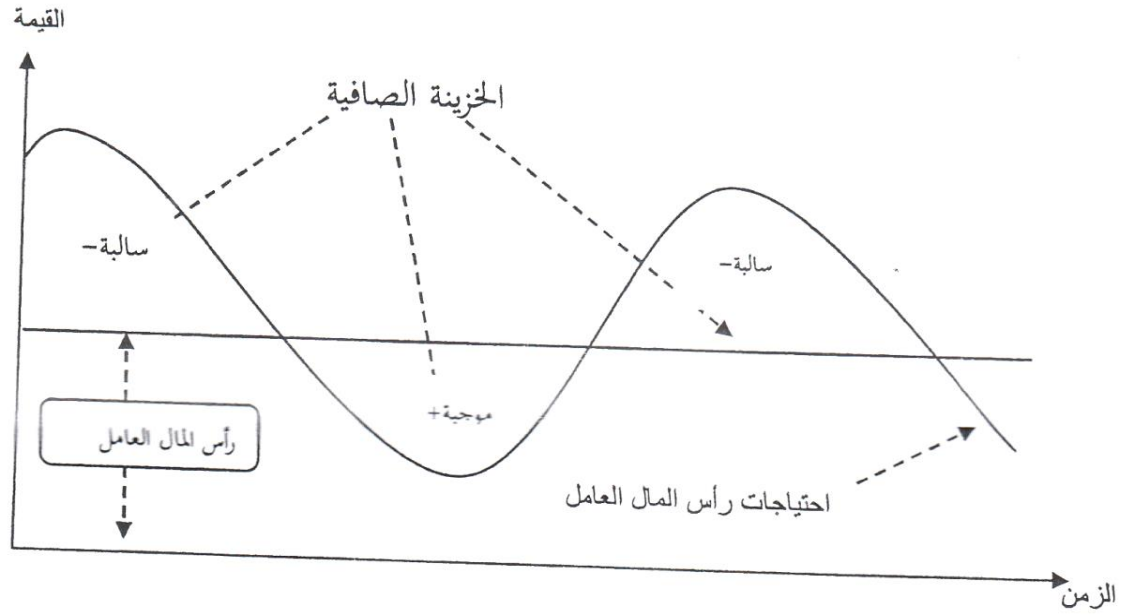
• الحالة الثالثة: الخزينة السالبة: وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل

من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط².

¹ - هيثم محمد الزغيبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000، ط1، ص33

² - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص13

شكل قم(2) يبين الحالات الممكنة للخزينة الصافية



المصدر : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 10.

المبحث الثالث

تقييم اداء المؤسسة
بواسطة المؤشرات المالية

المبحث الثالث: تقييم اداء المؤسسة بواسطة المؤشرات المالية :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أساسا مكان النتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة، والعاملان اللذان يطلعان بالدور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري، فإذا تصرف العامل البشري بطريقة عقلانية وعلمية واقتصادية وعلمية مفيدة كانت هلا نتائج مرضية والعكس بالعكس، من هنا أتى الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية، وقد ظهر هذا الاهتمام أول الأمر لدى البنوك ورجال الأعمال إذ يعتبرون الممولون للمؤسسات، ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال أدوات مالية أتخذ هذا المفهوم.

المطلب الاول: تقييم اداء بواسطة النسب المالية¹

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء، وترشيد وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، وبعد التطرق إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التوازنات المالية سنتعرض في ما يأتي إلى طريقة أخرى مكملة للطريقة السابقة وهي التحليل من طريق النسب المئوية.

اولا: مفهوم النسب المالية²

النسبة المالية تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو من كليهما، وتسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية في إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي التحليل المالي 'تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل'، مؤسسة الوراقة، عمان، الاردن، 2004، ص104
² - أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي دارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص51.

كذلك يمكن التعريف النسب المالية على أنها علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للمنشأة وتمثل هذه العلاقة ارتباطاً ذا مغزى بأحد أو كل الأهداف الأساسية التي تسع المنشأة لتحقيقها.

ثانياً: أهمية التحليل عن طريق النسب¹:

- التحليل المالي بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمباعدة تطور التسيير داخل المؤسسة.
- تعتبر أداة قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستعمالها المختلف ومجهوداتها.
- تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة مختلفة وكذا مقارنة أداة المؤسسة بأداة مثيلاتها المنافسة لها.

ثالثاً : أنواع النسب المالية.

تتنوع وتختلف النسب المالية للتحليل المالي ونذكر منها ما سنسلط الضوء عنه ونقوم بدراسته ومن شأنه خدمة بحثنا وهي:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب التمويل.

1- استخدام نسب السيولة²:

تستخدم نسب السيولة في تقييم أداء المؤسسة من ناحية قدرة أصولها الجارية في تحقيق سيولة مالية لتغطية ديونها قصيرة الأجل، فيعتبر تليل سيولة المؤسسة أمراً مؤشراً مهم التشخيص وضعيتها المالية، ومعرفة مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية، من خلال الكشف عما هو متوفر من سيولة نقدية

¹- ايمن السيد احمد لطفي، التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعة، مصر 2005، ص 312

²- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، عمان 2008: ص 85- 87

وأصول قابلة للتحويل إلى نقد في أقصر مدة ممكنة، ولقياس كل ذلك يقوم المحلل المالي بحساب النسب التالية:

1-1- نسبة التداول: تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول الجارية المتوقع تحويلها 8 نقدية في فترة زمنية قصيرة، لتغطية الخصوم الجارية، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول للمتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر هذه التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الإيوائية، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموعة الأصول الجارية، ومجموعة الخصوم الجارية دون الاهتمام بدرجة سيولة الأصول الجارية أو تواريخ استحقاق الخصوم الجارية.

تشير النسبة المنخفضة قياساً بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من دون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع إلى واحتفاظ الإدارة بأصول جارية بكمية مرتفعة.

هناك من يرى بأن نسبة التداول النموذجية هي اثنان، إلى أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي الواحد، أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل¹ ولكي نجعل من هذه النسبة عن أداء مهمة في تقييم كفاءة السيولة لابد من دراسة بعض العوامل المؤثرة عليها، ومن أهمها ما يلي:

- ✓ تركيب الأصول الجارية من حيث الأهمية النسبية لفقراتها.
- ✓ تركيب الخصوم الجارية من حيث الأهمية النسبية لاستحقاقها.

1- سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار - التمويل - التحليل المالي "مدخل في التحليل واتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية، 1997 ص 232.

✓ نمو المؤسسة أو فنائها في الأجل القصير.
العمر الاقتصادي للمؤسسة و سمعتها في السوق.

1- 2. نسبة السيولة السريعة: تعتمد المؤسسة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

ويعود السبب إلى استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول الجارية لأنه أقل عناصر الأصول الجارية سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلب عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول الجارية الأخرى في حالة التصفية، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه. ملاحظة: إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكثر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الخصوم الجارية.

1- 3. - نسبة السيولة الجاهزة (النقدية)¹: تعتبر نسبة السيولة الجاهز أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة

¹ - جميل توفيق، الادارة المالية، "اساسيات وتطبيقات"، دار الجامعة المصرفية، 1985.1 - 3- عبد الغفار حنفي، الادارة المالية، جامعة الاسكندرية، مصر 1990.3

إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون القصيرة الأجل}}$$

حيث أن: القيم الجاهزة تمثل الموجودات وما شابهها.

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية :

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تحديد الاستثمارات.
- فائض في النقديات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

جدول رقم (02) يبين نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية.
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصومة بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون نسبة النقدية
Pنسبة النقدية	$\frac{\text{الموجودات ما يماثلها}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية وما حكمها (الاستثمارات في الأوراق المالية القصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية

المصدر: لزعر محمد ساسي، التحليل المالي للقوائم المالية حسب SCF، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري،

قسنطينة، الجزائر، 2011-2012

2- استخدام نسب النشاط¹:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب.

1-2. معدل دوران إجمالي الأصول²: وتعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان

العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل و متابعة تطوره. من الإجابة على السؤال المهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقول قياسا بمستوى النشاط التشغيل للمؤسسة ممثلا بالمبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وفي التالي نقدم نسب السيولة باختصار موضحة في الجدول الموالي³:

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل تقريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط بدون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأول

¹- نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 82.

²- ساجي فطيمة، مرجع سابق، ص 25

³- بوشاشي بوعالم، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 110

من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول الجارية والاستثمار في الأصول غير الجارية، مثل النقدية المتاحة والحسابات المدينة و المخزون، فالزيادة في حجم الاستثمار في الأصول الجارية أكثر من الحاجة الاقتصادية المقررة له من المؤكد أنه يسبب انخفاض في الإنتاجية هذا الاستثمار وبالتالي في معدل دوران، ومن جانب آخر فإن أي اتجاه يعطي الاهتمام بزيادة الاستثمار في الأصول غير الجارية مقارنة بما هو مستثمر في الأصول الجارية من المؤكد أن يؤدي إلى انخفاض في معدل دوران، إذا لم يترتب على هذه زيادة أخرى في المبيعات، ومن أجل تحديد أي قرار يجب أن يتخذ لا بد أن يقوم المحلل المالي بحساب وتحليل معدل الدوران لكل من الأصول غير الجارية من أجل الوقوف على دور كل منها في توليد المبيعات.¹

2-2. معدل دوران الأصول غير الجارية: من المؤشرات التحليلية المهمة في

تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول غير الجارية، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول غير جارية في خلق المبيعات، يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول غير الجارية قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول غير الجارية في خلق المبيعات.

في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول غير الجارية بدلا من شرائها فإن جزء كبير من الأصول غير الجارية لا يظهر في الميزانية، وهذا معناه عند إجراء عملية تقييم الأداء بتحليل نسب النشاط أنه بدون أخذ عنصر الاستئجار في

1- خميسي شبيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
2- الياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع ذكر سبقه، ط2، 2018.

الحسبان، فإن معدل دوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته، ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل المالي بتحديد أقساط الإيجار السنوية وإضافتها إلى مجموع الأصول غير الجارية، وأيضا إلى القروض في جانب الخصوم من أجل توازن الميزانية.

إن الاعتماد على الاستئجار دون شراء أصول غير جارية يعني ترشيحا للقرار الاستثماري، ويضمن لإدارة المؤسسة تحقيق مزايا الاستئجار وهي¹:

✓ لا يؤدي استئجار الأصول إلى توفير النقدية .

✓ لا يسمح استئجار الأصول لإدارة المؤسسة بالتغيير المطلوب في معداتها

الإنتاجية، حيث أن الإدارة تستطيع بواسطة الاستئجار الحصول على أحدث

التكنولوجيات دون أن تشعر بأي حالة من حالات القلق حول تقادم الأصول،

أو التخلص من الموجودات المندثرة فنيا.

✓ لا يؤدي الاستئجار إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض، حيث أن

الاستئجار لا يعتبر من ضمن الديون التي على المؤسسة، ولا يظهر أيضا

في الميزانية.

إن عملية الاستئجار قد تتضمن شروط أفضل من الشروط التي تتحصل عليها

المؤسسة عند قيامها بالاقتراض اللازم للشراء.

2- 3. معدل دوران الأصول الجارية²: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة

في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق

العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$$

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي 'تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل'، مرجع سابق، ص139-141
² - مجدوب احلام، دور مراقبة التسيير في تقييم الاداء المالي مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2013، ص63

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، و بالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول الجارية في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعفا في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الجارية بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الجارية اقتصاديا.

2-4. معدل دوران المخزون¹: يشكل المخزون أحد أهم مفردات الاستثمار في الأصول الجارية و الأكثر أهمية في عملية التشغيل، وعليه فإن هناك حرص من الإدارة في تحديد حجم الاستثمار في المخزون ومكوناته الرئيسية مثل البضاعة والمواد الأولية، فالتخوف دائما من أن تلجأ الإدارة إلى زيادة الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة الاقتصادية المقررة له، وسبب هذا التخوف يكمن في المشاكل التي يسببها الفائض عن الحاجة، حيث يعتبر هذا الفائض استثمارا عاطلا يسبب انخفاضا في إيرادات المؤسسة.

وتكرر نفس صيغة التخوف عندما يكون الاستثمار في المخزون بأقل من الحاجة المقررة له اقتصاديا، فهذه الحالة تسبب انخفاضا وتدن واضح في الأداء التشغيلي سببه عدم التوازن بين الاستثمار المتاح، والقدرة في توليد وخلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة بضاعة} / \text{متوسط المخزون}$$

¹ - عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، 2006، ص-95

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

وبشكل عام فإن الارتفاع في عدد مرات الدوران قياسا بمعيار المقارنة يشير إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون، وهذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طريق عملية البيع، في حين يشير الانخفاض في المعدل إلى تضخم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له اقتصاديا. الأمر الذي يعني ركودا في المخزون ويمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون بالأيام} = (\text{متوسط المخزون تكلفة البضاعة المباعة}) \times 360$$

أو

$$\text{معدل دوران المخزون بالأيام} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

ونلاحظ أن بسط هذه النسبة يمثل طول السنة المالية وهو مقدار ثابت، أما مقام هذه النسبة فيتمثل في معدل دوران المخزون، وعليه ونظرا لثبات البسط فإن أي تغيير في المقام سوف يؤدي تغيير في نتيجة هذه النسبة، ولهذا فإن فترة دوران المخزون تتناسب عكسيا مع معدل الدوران.

كلما كانت النتيجة هذه النسبة ضعيفة، كلما دلت على زيادة حركة المخزون باتجاه المبيعات، التي ستدعم السيولة في المؤسسة نظرا لما توفره من نقد، وأيضا ربحية المؤسسة بافتراض أن كل عملية بيع سوف تضمن ربحا جديدا للمؤسسة.

2- 5. معدل دوران الذمم (الحسابات المدينة)¹: ويشير وجود الحسابات المدينة (متوسط حقوق الزبائن) في الميزانية إلى اعتماد الإدارة السياسة البيع بالأجل، وفي الحقيقة فإن الإدارة دائماً تفضل سياسة البيع النقدي، ولكن التعذر في تحقيق هذه الرغبة يجعلها تميل إلى سياسة البيع بالأجل مع اهتمامها بحصر وتحديد الزبائن الذين تتعامل معهم، وكذلك تواريخ تحصيل قيم المبيعات. وقياس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فاعلية سياسة التحصيل.

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{رقم الأعمال} / \text{متوسط حقوق الزبائن}$$

حيث

$$\text{متوسط حقوق الزبائن} = (\text{زبائن أول المدة} + \text{زبائن آخر المدة}) / 2$$

ويعكس الارتفاع في قيمة هذا المعدل عن معيار المقارنة صورة التحسن في كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل، وكفاءة الإدارة في تحصيل ديونها، وفي القدرة على توليد النقد المحقق من التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة، ويضمن أيضاً محدودية ضئيلة في تحول بعض الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، وفي هذا تعزيز لقوة المؤسسة في السوق².

ويشير الانخفاض في هذا المعدل قياساً بمعيار المقارنة إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة و الناتجة عن ضعف الإدارة في عملية التحصيل، وكذلك عدم قدرتها في منع تحول جزء من الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة **فترة التحصيل**: يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل

¹ - سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار- التمويل - التحليل المالي "مدخل فالتحليل واتخاذ القرارات"، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2017.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 33.

وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس، إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل، والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة¹.

ومن الناحية التحليلية، يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل. بعض الحسابات ويتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة.}$$

2-6. معدل دوران الحسابات الدائنة²: تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل. شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسية البيع بالأجل.

وتشرف مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشرا من مؤشرات السيولة، قدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة. وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض في المعدل فيعبر في حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد عن سياسة الشراء بالأجل ويتم حساب معدل دوران الحسابات الدائنة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \text{المشتريات} / \text{الموردون}$$

¹ - محمد العبد، 2003، ص 83.

² - بهدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 11.

2- 7. فترة الدفع: يقصد بفترة الدفع الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، وبهذا التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدررة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليلي هنا أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع و التي تتم كما يلي:

$$\text{فترة الدفع} = \frac{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}{360}$$

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المدينين، مدة التحصيل من الزبائن ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فان جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فان ذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة.

2- 8. معدل دوران النقدية¹: تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة. ويتم حساب نسبة دوران النقدية وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران النقدية} = \frac{\text{رقم الأعمال} / \text{الموجودات وما يماثلها}}{\text{معدل دوران النقدية}}$$

¹ - بوعزيز زوينة، فاعلية التحليل المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص37

في التالي نقدم نسب النشاط باختصار موضحة في الجدول الموالي
جدول رقم (3) يبين نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال .
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول الجارية كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	يساعد هذا المعدل السلعي على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{متوسط دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.
معدل دوران الذمم (حسابات المدينة)	$\frac{\text{رقم الإعمال}}{\text{متوسط الذمم}}$	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان و التحصيل بمعنى انه كلما زاد معدل دوران كلما دل على كفاءة الإدارة والعكس صحيح.

<p>يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.</p>	<p>الخصوم الجارية معدل دوران المدينين</p>	<p>فترة التحصيل</p>
<p>تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.</p>	<p>رقم الأعمال الموجودات وما يماثلها</p>	<p>معدل دوران النقدية</p>

المصدر: لزعر محمد ساسي، مرجع سبق ذكره، ص103.

3- استخدام نسب التمويل¹:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير انه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تترتب عن تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القرض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق فالنسب التمويل تجذب اهتمام كل الأطراف المعنية بالمؤسسة، فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجالها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه.

¹ - خلدون إبراهيم الشريقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص130.

ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها.

وفي التالي نقدم باختصار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04) يبين نسب التمويل:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسب التمويل الخارجي	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الإجمالي الأصول}}$	تعبر هذه النسبة عن مدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير.
نسبة التمويل الداخلي	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل.
نسبة المديونية الكاملة	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	$\frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تبرر هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف صاحب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل

المصدر: لزعر محمد ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة حساب النتائج

لا يمكن حصر التحليل المالي في دراسة الميزانية فقط، لكن يجب دراسة جدول حساب النتائج للقيام بدراسة مالية شاملة وقريبة من الواقع الاقتصادي بحيث يستطيع المحلل المالي من خلال جدول حساب النتائج تحديد مستوى نشاط المؤسسة وكذا الوسائل المجهزة من أجل تشغيله بصفة تامة، كما يمكن من خلال دراسة جدول تدفقات الخزينة الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، ومنه الوصول إلى تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة¹.

اولا: نسب تحليل مستويات النتائج:**1. معدل الاندماج²:**

هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات من نشاطها المتمثل في رقم الأعمال المحقق. تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيمة المضافة VA}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم (CA(HT))}}$$

تختلف هذه النسبة من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها فهي تقترب من الواحد في

المؤسسات الخدمية، بينما في المؤسسات الإنتاجية هذه النسبة تقترب من 0.5

2. نسبة تجزئة القيمة المضافة³:

يتم قياس أو تجزئة أو توزيع القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها، وتحسب هذه العناصر بتكلفتها، وتتعلق تجزئة القيمة بقياس أهمية كل من المستخدمين، الدولة، وإجمالي نشاط المؤسسة في استعمال القيمة المضافة و تحسب حس العلاقة التالية:

¹ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003، ص97

² - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص267

³ - يوسف مامش وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص19.

$$\frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{بالنسبة للمستخدمين}$$

$$\frac{\text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{بالنسبة للدولة}$$

$$\frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال}$$

بالنسبة لهذه النسبة الأخيرة فإنها تبين المردودية بالنسبة إلى نشاط المؤسسة وهي من النسب الأكثر تعبيراً عن المردودية الإجمالية للمؤسسة. نلاحظ أن القيمة المضافة توزع عدة أطراف منها المستخدمين، الدولة والمؤسسة في حد ذاتها حيث:

1. الدولة تحصل على الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.
2. المؤسسة تحصل على صافي نتيجة السنة المالية.
3. نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال²:

يتم قياس أو توزيع إجمالي فائض الاستغلال بين عدة عناصر، بحيث تقدم أهمية كل عنصر في استعمال إجمالي فائض الاستغلال وتحسب هذه النسبة كالتالي:

$$\frac{\text{المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسارة القيمة}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال EBE}} = \text{بالنسبة للتثبيات}$$

$$\frac{\text{الأعباء المالية}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال EBE}} = \text{بالنسبة للمقرضين}$$

لادية

$$\frac{\text{الناتجة العادية}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال EBE}} = \text{بالنسبة للناتجة العادية}$$

4. مؤشرات تطور نشاط المؤسسة:

في الجدول التالي أهم نسب تطور نشاط المؤسسة:

جدول رقم (05) يبين نسب تطور نشاط المؤسسة

التفسير النسب	الصيغة الرياضية	النسبة
يمثل تطور رقم الأعمال ومكوناته	$\frac{CAn - CAn - 1}{Can - 1}$	نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم
تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة ومكوناته من إنتاج مخزن وإنتاج مثبت.	$\frac{\text{إنتاج السنة } n - \text{إنتاج السنة } n-1}{\text{إنتاج السنة } n-1}$	نسبة تغير الإنتاج
تمثل نسبة تطور إنتاج المؤسسة المرتبط مباشرة بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية.	$\frac{VA_n - VA_{n-1}}{VA_{n-1}}$	نسبة تغير القيمة المضافة
تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة.	$\frac{RNE_n - RNE_{n-1}}{RNE_{n-1}}$	نسبة تغير النتيجة الصافية

المصدر العزازي محمد، بن لعور بوعلام، دليل كتاب التسيير المحاسبي والمالي، ص 143.

ملاحظة: رقم الأعمال يؤخذ دائما بالمبلغ خارج الرسم.

ثانيا: نسب المردودية¹:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن جملة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة. تتاح أما المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي:

1. نسبة مرد ودية الأموال الخاصة:

تمثل هذه النسبة مرد ودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة كلما ازد تحسن الأداء المالي المؤسسة وتحسب نسبة مردودية الأموال الخاصة كالتالي²:

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{نسبة الأموال الخاصة}$$

2. معدل العائد على الاستثمار:

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 170.

² - بوشاشي بوعالم، مرجع السابق، ص 111.

من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة.

فالعبارة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمة هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول العاملة}}$$

3. نسب مردودية النشاط:

تمثل هذه النسبة مرد ودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللاً، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم من الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذا النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

$$\text{نسب مرد ودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

4. نسبة المردودية المالية:

تمثل هذه النسبة مردودية رؤوس الأموال الخاصة في تكوين النتيجة العادية قبل الضرائب، تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$$

5. نسبة المردودية الاقتصادية:

تمثل هذه النسبة مردودية الموارد الثابتة للمؤسسة من تكوين نتيجة إجمالي فائض الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{الموارد الثابتة}}$$

المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب

تواجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب أغراض المحللين الماليين، لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه. ويمكن ذكر المؤشرات والنسب الآتية على سبيل الذكر لا الحصر:

- نسبة النشاط التشغيلي.¹
- نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي.
- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.
- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي.
- نسبة تغطية النقدية.
- نسبة المدفوعات الأزرمة لتسديد فوائد الديون.
- نسبة التوزيعات النقدية.
- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل.
- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى نفقات² الرأسمالية.
- نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية.
- نسبة الإنفاق الرأسمالي.

¹ - عبد الحفيظ الارقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 1999.

² - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص ص 97،9

■ التدفقات النقدية الحرة.

هذه النسب والمؤشرات المالية والتي تم استنتاجها من جدول تدفقات النقدية للخرينة يمكن توزيعها وتصنيفها إلى كتل متجانسة وذلك لقياس جود الأرباح، قياس السيولة، وقياس مؤشرات تقييم سياسات التمويل، ومؤشرات الأخرى.

التحليل المالي الذي ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات اتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيها منافسة وحالة عدم التأكد.

ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. وال تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سالمة مركزها المالي. الأمر الذي ال يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها، الأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

وكما يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات المعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف ول المتداولة التي تمثل السيولة وبين إيجاد الروا العالقة بين الضبط فيما بينها، فمثال الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل، والعالقة بين حقوق المساهمين والتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العالقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك الاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة.

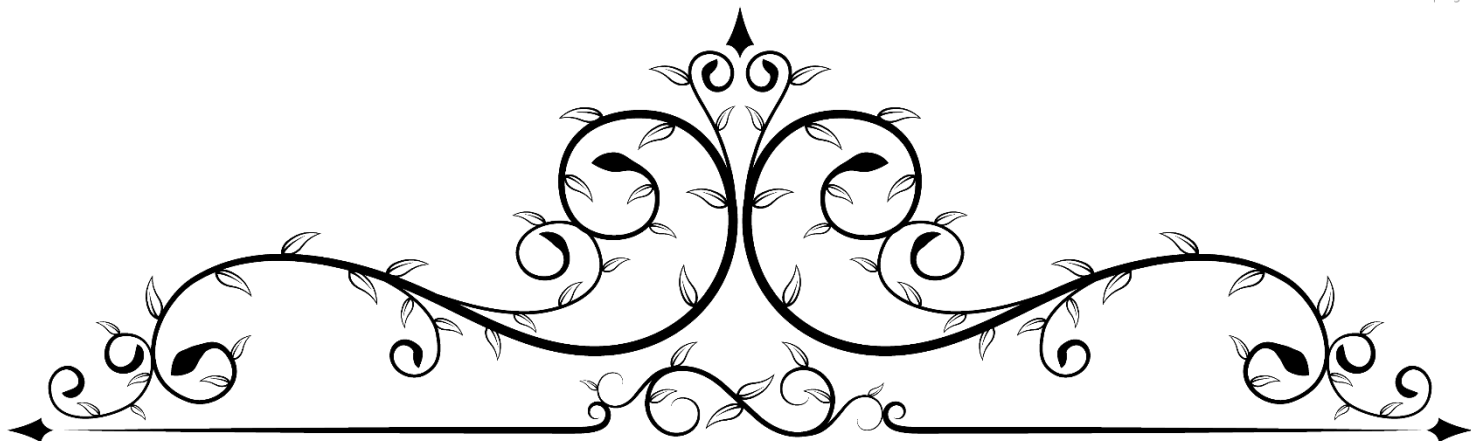
خلاصة:

من خلال ما جاء في هذا الفصل نستخلص ان التحليل المالي له خطوات تشكل منها علميا، وذا اهمية بالغة في تقييم أداء المؤسسة والتعرف على مركزها المالي حيث ان اختيار ادوات التحليل المالي المناسبة تساعد المحلل الوصول الى نتائج جد مرضية وتساهم في وضع التصورات الضرورية من خلال تفسير النتائج المتحصل عليها ومنه اتخاذ قرارات رشيدة تمكنه من تحقيق اهداف المؤسسة.

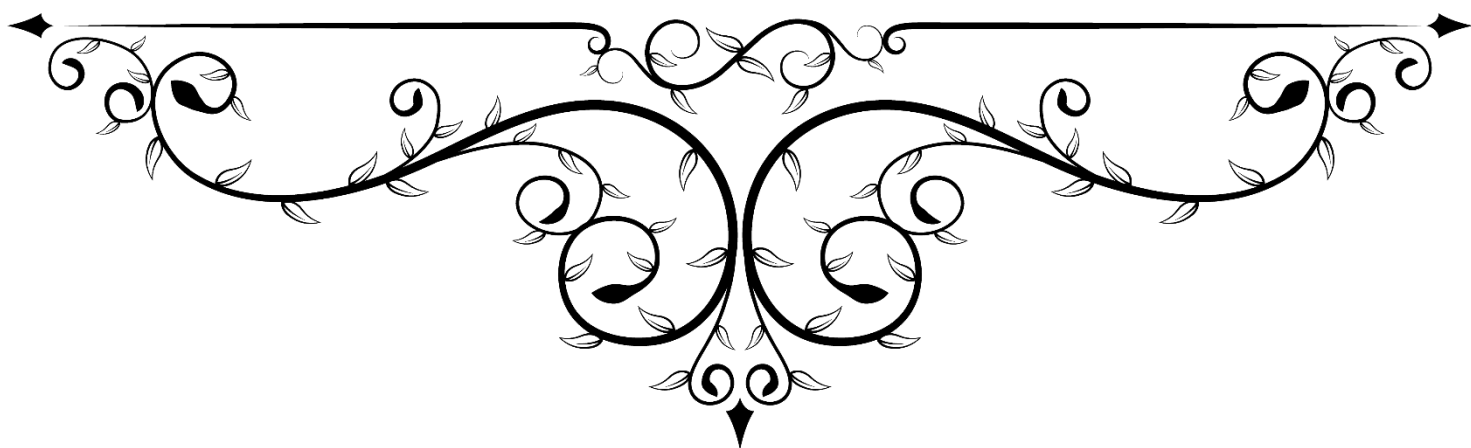
ويتضح ايضا ان عملية تقييم الاداء المالي توضح نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة من خلال اعتمادها على ادوات التحليل المالي المختلفة.

الفصل الثاني

www.psdgraphics.com



دراسة حالة للمركب الصناعي التجاري المحضنة المسيلة



تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية التحليل المالي واساسيات الأداء المالي, سوف نحاول إسقاط ذلك على ارض الواقع وبالتحديد على لمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة لتكون حقلًا لدراستنا الميدانية هذه وذلك لإبراز دور مراقبة التسيير في الرفع من مستوى الأداء المالي من خلال التركيز والاستعانة على أدوات التحليل المالي وللإلمام بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

المبحث الثاني: عرض الوثائق المحاسبية وتحليلها

المبحث الأول: تقديم عام لمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

ي المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف) لا بد أن نلقي بإطلالة على هاته المؤسسة الأم.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف**أولاً: نشأة المؤسسة**

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، وفي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن، غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، وكذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن "سمباك" انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسة موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها، وهذه المؤسسات هي:

– مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس؛

– مؤسسة الرياض بتيارت؛

– مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة؛

– مؤسسة الرياض بسطيف؛

– مؤسسة الرياض بقسنطينة.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 32 /367 بتاريخ 27/11/1982 أنشئت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف" الرياض، ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 02/04/1990 واتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال 5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

– 80 % : الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

– 11 % : المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.

– 09 % : أشخاص طبيعيين.

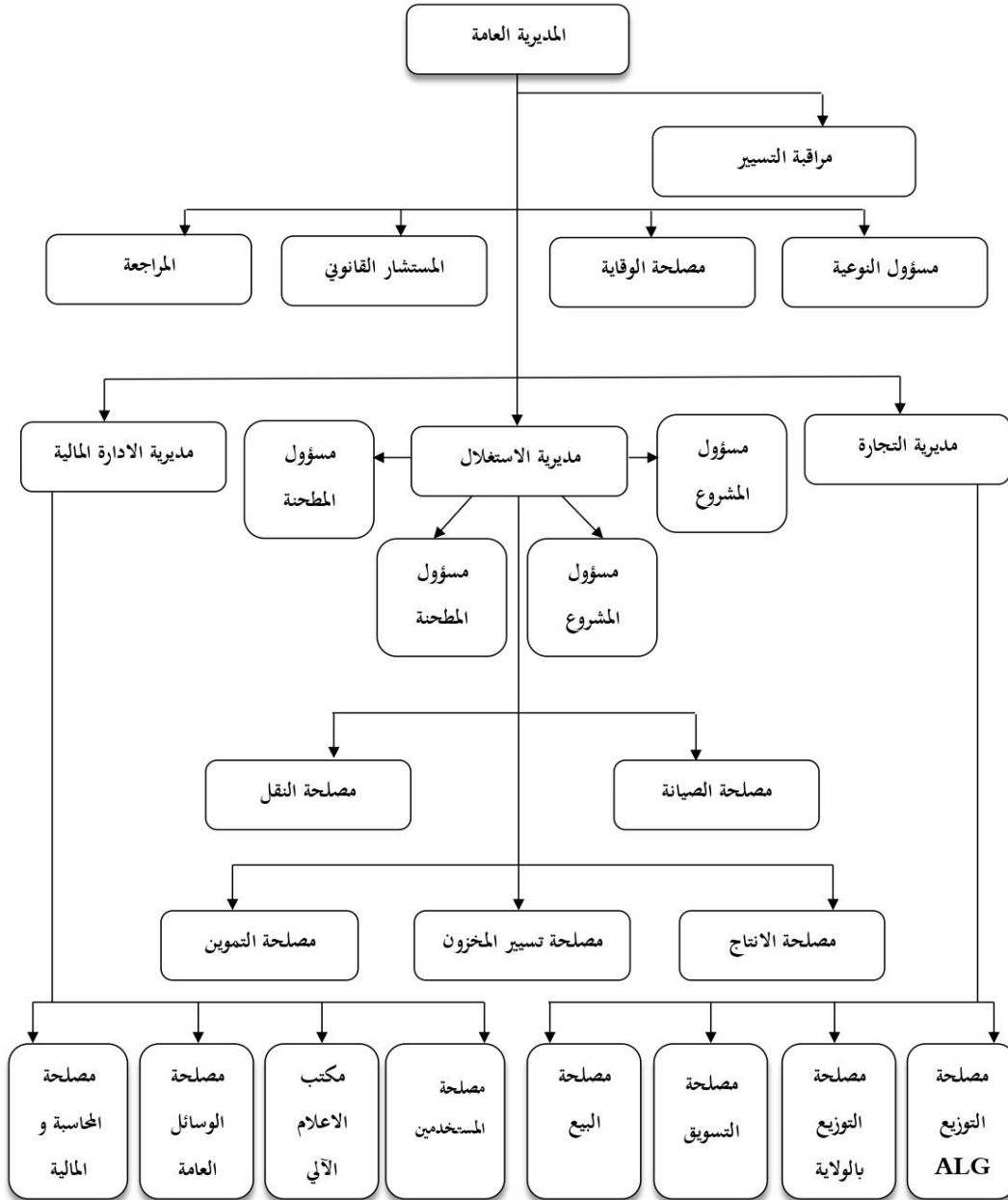
ثانياً: أهداف مؤسسة رياض سطيف

- تحويل الحبوب (قمح لين, قمح صلب), وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (سميد, فرينة, عجائن غذائية, كسكسي);
- إيجاد منافذ ومكانة في السوق, والعمل على استمرارية المؤسسة;
- رفع مستوى المجمع وتوطيد إمكانيته الإنتاجية من خلال انتهاج استراتيجيات مختلفة;
- ترسيخ وتحسين ظروف تراكم الأرباح على المدى الطويل وذلك من خلال رفع رأس المال الذي قام به المجمع;
- البحث والتنمية الصناعية, الإنتاج, التمويل, التوظيف, الترقية, التسويق والتنوع على كافة المراحل والتخزين لمواد الصناعات الغذائية;
- التمويين والتوزيع على كافة المراحل, وصيانة التجهيزات وعتاد الصناعات الغذائية;
- تطبيق استراتيجية التنمية الصناعية, التكنولوجية, التجارية, وترقية منتوجات الصناعات الغذائية بما في ذلك الدخول في شراكة مع شركات أخرى وإنشاء شركات أخرى تابعة.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة رياض سطيف

يتم تنظيم مجمع رياض سطيف من خلال الهيكل التنظيمي الذي يوضح المؤسسات الفرعية التابعة بالإضافة الى كل اختصاص كما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة رياض سطيف



المطلب الثاني: التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة وأهدافها:

تعد مؤسسة مطاحن من ضمن المؤسسات الهامة في ولاية المسيلة نظرا لطبيعة منتوجاتها ومشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة, بالإضافة إلى مردودها الإنتاجي الذي يغطي احتياجات الولاية والولايات المجاورة بمادة السميد والدقيق وغيرها.

أولاً: نشأة المؤسسة

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة 1980، حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981، وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة"، وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 م² منها 12.555 م² مغطاة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1.449.460.000 دج

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والآخر جديد:

بالنسبة للقسم القديم يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلر" بتكلفة إنجاز قدرت بـ 220.915.480.55 دج وتم تشغيلها سنة 1981.

والقسم الجديد يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى 563.986.101.84 دج وتم تشغيلها سنة 1993

ثانياً: المقر الاجتماعي

تقع مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة، حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

- صندوق بريد رقم 11 المسيلة - .الهاتف 035.55.16.86 / 035.55.39.88:

-هاتف / فاكس:- 035.55.00.60 السجل التجاري: 38ب.562030

ثالثاً: أهداف المؤسسة

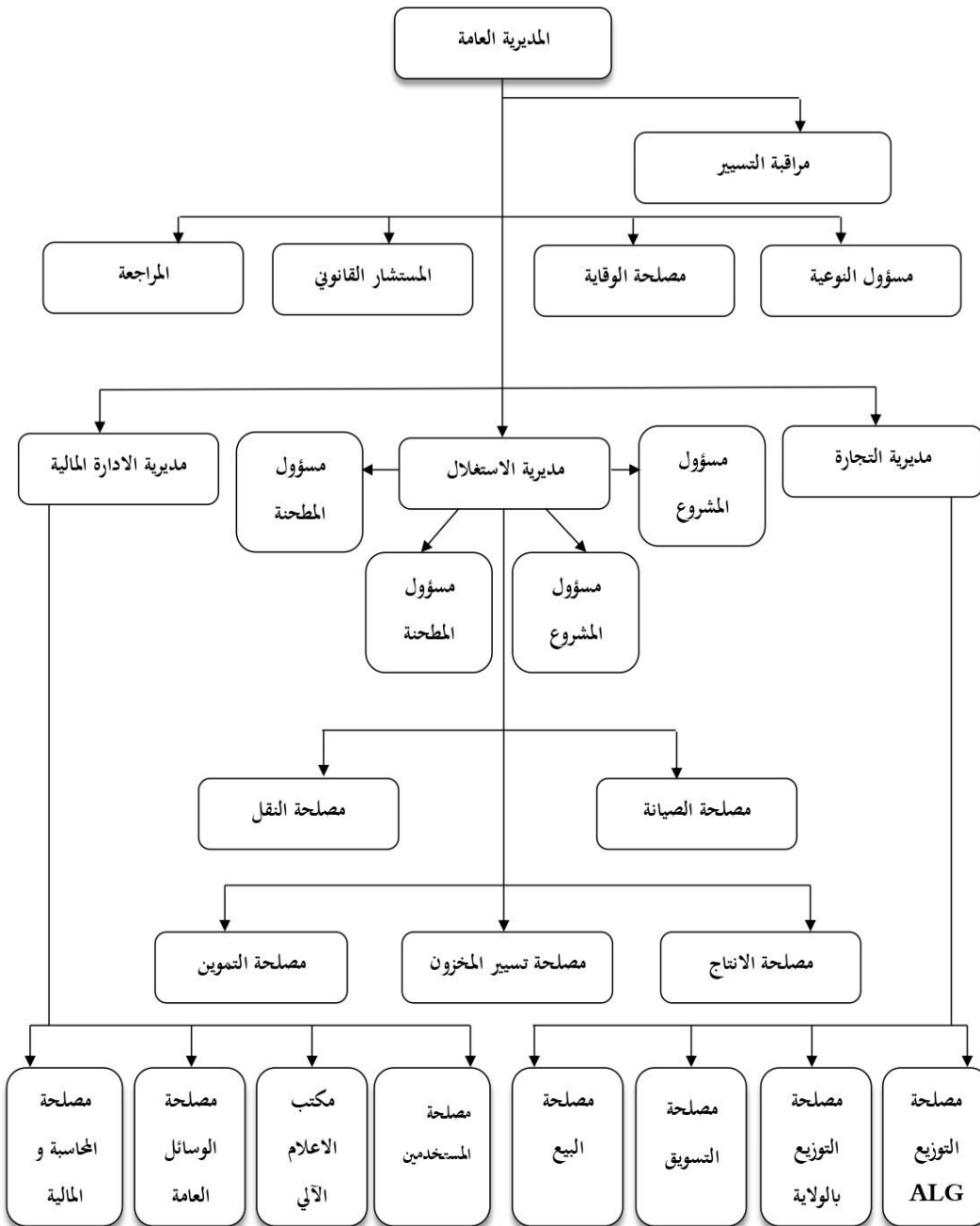
تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين البيع والتكلفة النهائية;
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيتها;
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية;
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة
- سد حاجات المستهلك من مادتي السميد و الفرينة;
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني;
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة;
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية;
- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج, والتوزيع أو الاتصال
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

رابعاً: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلى وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب الإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات، المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة



المبحث الثاني عرض الوثائق المحاسبية وتحليلها.

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية

أولاً: جانب الأصول لميزانية المؤسسة:

الجدول التالي يظهر الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي التجاري للحضنة الحضنة للفترة (2019-2020):

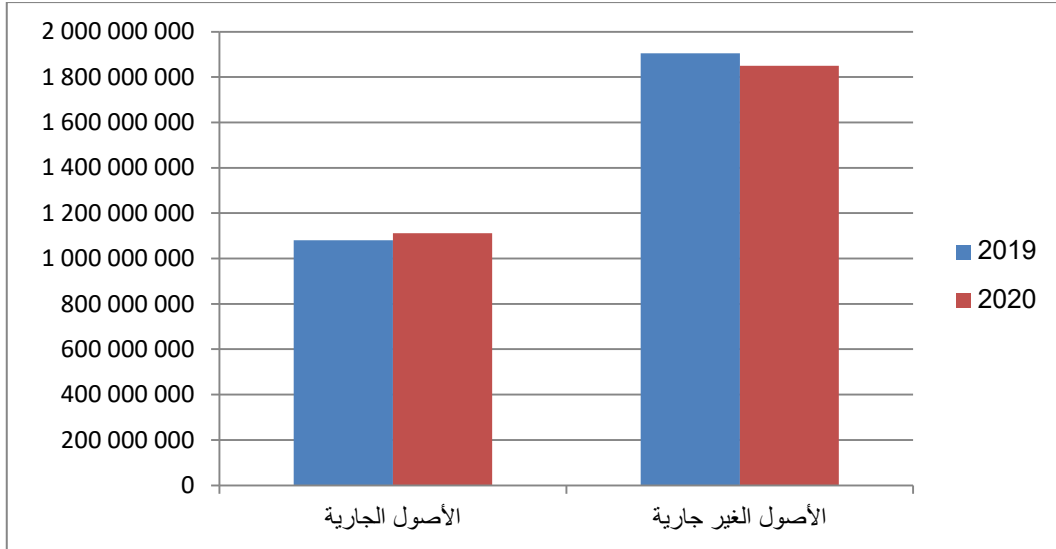
الجدول رقم(06): الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي التجاري للحضنة خلال الفترة(2019-2020) جانب الأصول

سنة 2019	سنة 2020	البيان
		أصول غير متداولة
		تثبيات غير عينية
1.795.290.776,97	1.780.907.419,98	تثبيات عينية
255.898.153,36	255.898.153,36	الأراضي
856.404.069,47	841.119.239,70	المنشأة التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
682.988.554,14	132.603.618,80	تثبيات عينية أخرى
	551.286.408,12	تثبيات في شكل امتيازات
95.972.429,08	53.450.738,43	التثبيات الجاري إنجازها
		تثبيات مالية
		سندات الفروع المنتسبة
		المساهمات والديون الدائنة الأخرى
		السندات المثبتة الأخرى
18.800,00	18.800,00	القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى
13.045.217,94	14.823.434,75	ضرائب مؤجلة على الأصول
1.904.328.223,99	1.849.200.393,16	مجموع الأصول الغير جارية
		أصول متداولة
124.390.565,00	193.194.375,00	المواد الأولية واللوازم
21.628.233,09	23.989.418,74	التموينات الأخرى
95173121,31	97351213,92	المخزونات من المنتجات
		ديون و استخدامات مماثلة
28.130.065,58	24.210.505,04	الزبائن
		ديون على الضرائب الزراعية
8.434.249,59	20.046,33	ضرائب وما يماثلها
12.869.355,55	13.863.792,95	المدينون الآخرون
		ديون أخرى واستخدامات مماثلة
		الموجودات وما يماثلها
		التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
790.005.723,12	758.285.166,85	الحزينة
1.080.631.313,12	1.110.914.518,83	مجموع الأصول الجارية
2.984.959.537,63	2.960.114.911,99	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

نلاحظ ان الأصول لسنة(2020) عرفت ارتفاع بنسبة 0,84 % مقارنة بالسنة الماضية وهذا راجع لزيادة ملحوظة في بعض عناصرها مثل الزيادة في المواد الأولية

الشكل رقم(05) : يمثل جانب الأصول للمركب الصناعي التجاري للحضنة الحضنة (2020-2019)



ثانياً: جانب الخصوم لميزانية المؤسسة:

الجدول التالي يظهر الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة (2019-2020)

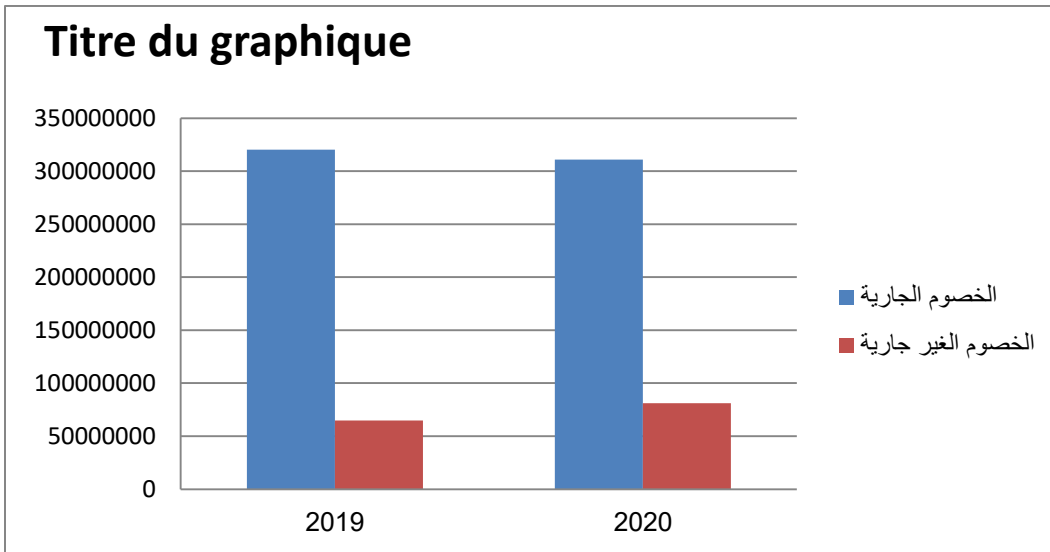
الجدول رقم (07): الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي التجاري للحضنة خلال الفترة (2019-2020) جانب الخصوم

سنة 2019	سنة 2020	البيان
353.477.806,88	356.616.236,61	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال مصدر مخصصات نهاية الدولة في صناديق خاصة مساهمات أخرى فارق التقييم علاوات واحتياطات مدمجة(1) فارق إعادة تقييم فارق المعادلة (1) نتيجة الصافية-نتيجة صافية في حصة مجمع (1) رؤوس أموال الخاصة أخرى/ترحيل من جديد حصة الشركة مدمجة(1) حصة الأقلية(1) حساب الارتباط بين المجموعات
2.246.305.525,35	2.211.396.536,08	
2.599.783.332,23	2.568.012.772,69	مجموع الأموال الخاصة (1)
8.663.881,00	12.232.125,23	خصوم غير جارية قروض وديون مالية الضرائب المؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات مؤونات للمعاشات والالتزامات مماثلة مؤونات أخرى
56.064.904,11	68.927.900,72	
56.064.904,11	68.927.900,72	
64.728.785,11	81.160.025,95	مجموع الخصوم الغير جارية(2)
13.478.083,49	5.062.329,20	خصوم جارية موردون وحسابات ملحقة عمليات المجمع ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم
12.596,00	332.543,00	
306.956.740,80	305.547.241,15	
320.447.420,29	310.942.113,35	مجموع الخصوم الجارية (3)
2.984.959.537,63	2.960.114.911,99	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة والملحق رقم(2)

نلاحظ أن الخصوم لسنة (2020) عرفت ارتفاعاً بنسبة 0,83% مقارنة بالسنة الماضية وهذا راجع لزيادة ملحوظة في بعض عناصرها مثل الزيادة في الضرائب

الشكل رقم(06): يمثل جانب الخصوم للمركب الصناعي التجاري للحضنة (2019 - 2020)



المطلب الثاني : عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة(2019-2020)

الجدول رقم(08):جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري للحضنة خلال الفترة (2019-2020) جانب الأصول.

سنة 2019	سنة 2020	البيان
2.961.732.701,33 4.087.513,73 2.940.333.000,00 13.368.000,00 740.764,18 15.645.382,48 2.097.818,18	2.952.703.193,07 9.773.321,25 2.917.287.339,82 22.231.500,00 508.816,80 2.361.185,65 1.211.731,45	رقم الأعمال مبيعات من البضائع مبيعات من منتجات تامة مبيعات المنتجات الأخرى خدمات أخرى تغير مخزون المنتجات التامة و قيد التنفيذ الانتاج المثبت إعانات الاستغلال
2.983.698.485,90	3.013.381.942,47	1-إنتاج الفترة
-2.360.716.762,53 -26.686.185,29	-2.367.399.404,56 -26.089.764,66	المشتريات المستهلكة خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-2387402947,82	-2393489169,22	2-استهلاك الفترة
596.295.538,08	619.892.773,25	3-القيمة المضافة للاستغلال
-201.579.204,75 -1.291.568,00	-207.951.255,16 -8.873.433,21	أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة
393.324.765,33	403.068.084,88	4-الفائض الاجمالي للاستغلال
25.335.847,54 -32.417,21 -70.751.968,33 -7.475.459,88 14.276.856,10	9.079.627,68 -39.194,88 -54.702.997,39 -12.862.996,39 12.849.400,87	المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية مخصصات الامتلاكات والمؤونات مخصصات عن خسائر القيمة و المؤونات استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات
354.677.623,55	357.391.924,55	5-نتيجة الاستغلال
1.015.934,48	1.015.339,48	نواتج مالية أعباء مالية
1.015.934,48	1.015.339,48	6-النتيجة المالية
355.693.558,03	358.407.264,03	7-النتيجة العادية قبل الضريبة(5+6)
-2.215.751,15 3.024.327.124,02 -2.670.849.317,14	-1.791.027,42 3.036.326.310,50 -2.679.710.073,89	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتيجة العادية) مجموع نواتج النشاطات العادية مجموع أعباء النشاطات العادية
353.477.806,88	356.616.236,61	8-النتيجة الصافية للنشاطات العادية
		العناصر غير عادية(النواتج) العناصر غير عادية(أعباء)
		9-النتيجة غير عادية
353.477.806,88	356.616.236,61	10-النتيجة الصافية للفترة
		الحصة من النتائج الصافية لشركات موضوع المعادلة(1)
		11-النتيجة الصافية للمجموعات المدمجة(1)
		منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية والملحق رقم.).

المطلب الثالث: القوائم المالية

كما تم الذكر سلفا في الجانب النظري حيث تم التطرق إلى استخدام أداة التحليل المالي وذلك من خلال استخدام النسب المالية و مؤشرات التوازن

اولا: عرض الميزانية المالية المختصرة

اولا: عرض الميزانية المالية المختصرة للمركب الصناعي التجاري للحضنة (جانب الأصول)

الجدول رقم(09): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول(2019-2020).

البيان	2020	%	2019	%
الأصول الثابتة	1.849.200.393,16	62,47	1.904.328.223,99	63,79
مجموع الأصول الثابتة	1.849.200.393,16		1.904.328.223,99	
-أصول متداولة				
-قيم الاستغلال	314.535.007,66	10,62	241.191.919,4	8,08
-قيم قابلة للتحقق	38.094.344,32	1,28	49.433.671,12	1,66
-قيم جاهزة	758.285.166,85	25,61	790.005.723,12	26,47
مجموع الأصول المتداولة	1.110.914.518,83	37,51	1.080.631.313,64	36,21
مجموع الأصول	2.960.114.911,99	100	2.984.959.537,63	100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الجدول رقم(10): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم(2019-2020)

البيان	2020	%	2019	%
الأموال الدائمة				
-الأموال الخاصة	2.568.012.772,69	86,76	2.599.783.332,23	86,08
-ديون طويلة الأجل	81.160.025,95	2,74	64.728.785,11	2,16
مجموع الأموال الدائمة	2.649.172.798,64	89,50	2.664.512.117,34	89,26
-ديون قصيرة الأجل	310.942.113,35	10,50	320.447.420,29	10,74
مجموع الخصوم	2.960.114.911,99	100	2.984.959.537,63	100

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الميزانية محاسبية

ثانيا: تحليل الأداء باستخدام النسب المالية:

1. حساب نسب التمويل:

الجدول رقم (11) : نسب التمويل للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة (2019-2020)

2020	2019	طريقة الحساب	
1.43	1.40	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
1.39	1.36	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

التعليق:

1. نسبة التمويل الدائم: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق نستنتج أن المؤسسة قد استطاعت تحقيق هامش أمان او ما يعرف براس المال العامل وهذا يدل على قدرتها على تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة خلال السنتين 2019 و 2020

كما عرفت نسبة التمويل الدائم لسنة 2020 تطورا طفيفا مقارنة بالسنة السابقة

2. نسبة التمويل الخاص: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول اعلاه نستنتج أن المؤسسة قد استطاعت تغطية اصولها الثابتة باموالها الخاصة خلال السنتين 2019 و 2020 وذلك بتحقيق هامش أمان قدر بنسبة 0.36% , 0.39% على التوالي

كما عرفت نسبة التمويل الخاص لسنة 2020 تطورا خفيفا مقارنة بالسنة السابقة

2. حساب نسب السيولة:

الجدول رقم (12) : نسب السيولة للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة (2019-2020)

2020	2019	طريقة الحساب	
3.57	3.37	الأصول المتداولة الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة العامة
2.56	2.61	(الأصول المخزون) الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة المختصرة
2.43	2.46	النقدية وما يعادلها الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

التعليق:

1. نسبة السيولة العامة: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول اعلاه والتي قد فاقت الواحد الصحيح الذي يعتبر الحد الأدنى وهذا ما يدل على ان المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالاصول المتداولة, وبالتالي فان نسبة السيولة مقبولة اذ قدرت ب 3.37 , 3.57 خلال السنتين محل الدراسة على الترتيب.

2. نسبة السيولة المختصرة: من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة قد استطاعت الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على قيمها الجاهزة وغير الجاهزة وبما ان هذه النسب قد فاقت الواحد الصحيح وبالمقارنة مع الحد الأدنى 0.3 والحد الأقصى 0.5 (حد الضمان) لذا يجب على المؤسسة توظيف واستغلال هذه الأموال الفائضة كما عرفت سنة 2020 تدهورا ملحوظا مقارنة مع السنة السابقة لها

3. نسبة السيولة الجاهزة: من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق نستنتج ان المؤسسة قد استطاعت تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة لديها وتحت تصرفها حيث فاقت هذه النسبة الواحد وقدرت ب 2.46, 2.43 خلال السنتين 2019 2020 على التوالي وبالمقارنة مع الحد الأدنى 0.2 والحد الأقصى 0.4 يجب على المؤسسة استغلال هذه الأموال الفائضة كفرصة بديلة (شراء سندات, أسهم ..)

3. حساب نسب المديونية:

الجدول رقم (13): نسب المديونية للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة (2019-2020)

2020	2019	طريقة الحساب	
6.50	6.75	الأموال الخاصة مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
0.13	0.12	مجموع الديون مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
0.13	0.12	مجموع الديون مجموع الخصوم	نسبة المديونية الاجمالية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

التعليق:

1. نسبة الاستقلالية المالية: من خلال نتائج الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية اكبر من الواحد الصحيح خلال السنتين 2019, و 2020 محل الدراسة حيث قدرت ب 6.75, 6.50 على التوالي وبالتالي يمكن القول ان المؤسسة مستقلة ماليا.
2. نسبة قابلية السداد: قدرت نسبة قابلية السداد خلال السنتين 2019, و 2020 ب 0.12, 0.13 على التوالي وبالتالي يمكن القول أن اموال الدائنين مضمونة مما يسهل عليها التعامل معهم
3. نسبة المديونية الاجمالية: من خلال النتائج السابقة نلاحظ ان هناك ارتفاع طفيف في نسبة التمويل الخارجي خلال سنة 2020 مقارنة مع السنة السابقة لتبلغ 0.13 وهذا راجع الى مدى قوة مساهمة الأموال الخاصة في الهيكل التمويلي.
4. حساب نسب المردودية

الجدول رقم (14): نسب المردودية للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة (2019-2020)

2020	2019	طريقة الحساب	
0.12	0.11	نتيجة الدورة الصافية رقم الأعمال TTC	المردودية الاستغلالية
0.12	0.11	النتيجة الصافية الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
0.14	0.13	النتيجة الصافية الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج

1. المردودية الاستغلالية (التجارية): تساعد المردودية الاستغلالية ادارة المؤسسة على تحديد سعر البيع للوحدة وقد حققت المؤسسة خلال السنتين 2019, 2020 نتيجة موجبة قدرت ب 0.11, 0.12 على التوالي وهذا مايدل على قدرة مبيعات المؤسسة على تغطية التكاليف لذا يجب على المؤسسة المواصلة على هذا المنوال او السعي الى الأفضل ان امكن
2. المردودية الاقتصادية: هي قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بغض النظر على اسلوب التمويل المتبع ومن خلال النتائج الايجابية المحققة من الجدول اعلاه والتي قدرت ب 0.11, 0.12 للسنتين 2019, 2020 على التوالي وهذا مايدل على امكانية المؤسسة على تحقيق ارباح من خلال بيع منتجاتها خلال دورة استغلالها.

3.المردودية المالية: توضح مدى كفاءة الادارة في استغلال أموال اصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق ارباح من تلك الأموال وقد حققت المؤسسة نتيجة ايجابية متقاربة قدرت ب 0.13, 0.14 خلال السنتين محل الدراسة ويعود ذلك الى الارتفاع المسجل في قيمة الأموال الخاصة.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

اولا:حساب رأس المال العامل:

الجدول رقم(15): راس المال العامل للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة(2019-2020)

2020	2019	
-2.649.172.798,64	-2.664.512.117,34	الأموال الدائمة- الأصول
1.849.200.393,16	1.904.328.223,99	الثابتة
799.972.405.48	760.183.893.35	رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

التعليق: نلاحظ من الجدول السابق ان راس المال العامل موجب خلال سنتي الدراسة مما يدل على ان المؤسسة تملك هامش امان وكذا قدرتها على تغطية اصولها الثابتة وتسديد ديونها قصيرة الأجل

ثانيا : حساب احتياج رأس المال العامل:

الجدول رقم (16): احتياج راس المال العامل للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة(2019-

2020)

2020	2019	
-1.110.914.518,83)	-1.080.631.313,64)	(الأصول الجارية_ النقدية) _
)-(758.285.166,85)-(790.005.723,12	(ديون قصيرة الأجل _ السلفات
(0-310.942.113,35	(0-320.447.420,29	المصرفية).
41.687.238.63	(29.821.829.77)	احتياجات رأس المال العامل

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

التعليق:

من خلال نتائج الجدول اعلاه نلاحظ ان سنة 2019 كانت احتياجات رأس المال العامل أصغر من الصفر, هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد مالية أخرى.

في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون قصيرة الأجل حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ومن الأحسن توظيفها.

أما في سنة 2020 فان احتياجات رأس المال العامل اكبر من الصفر, هذه الحالة تدل على أن المؤسسة تحتاج إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال العامل مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

ثالثا. حساب الخزينة الصافية:

جدول رقم(17): الخزينة الصافية للمركب الصناعي التجاري للحضنة للفترة(2019-2020)

2020	2019	
758.285.166,85 - 0	790.005.723,12 - 0	خزينة الأصول-خزينة الخصوم
758.285.166,85	790.005.723.12	الخزينة الصافية

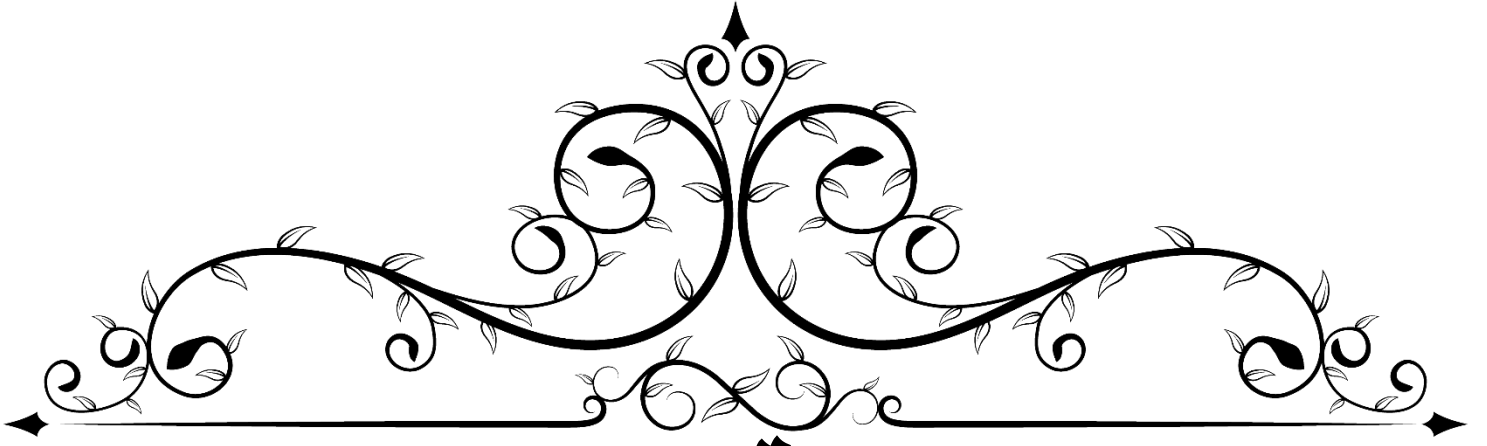
التعليق:

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان المؤسسة وخلال سنوات الدراسة قد حققت نتيجة ايجابية مع تدهور ملحوظ في السنة الموالية, فهذه الحالة يمكن القول ان خزينة المؤسسة متوازنة ماليا وهذه ما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه متعاملها

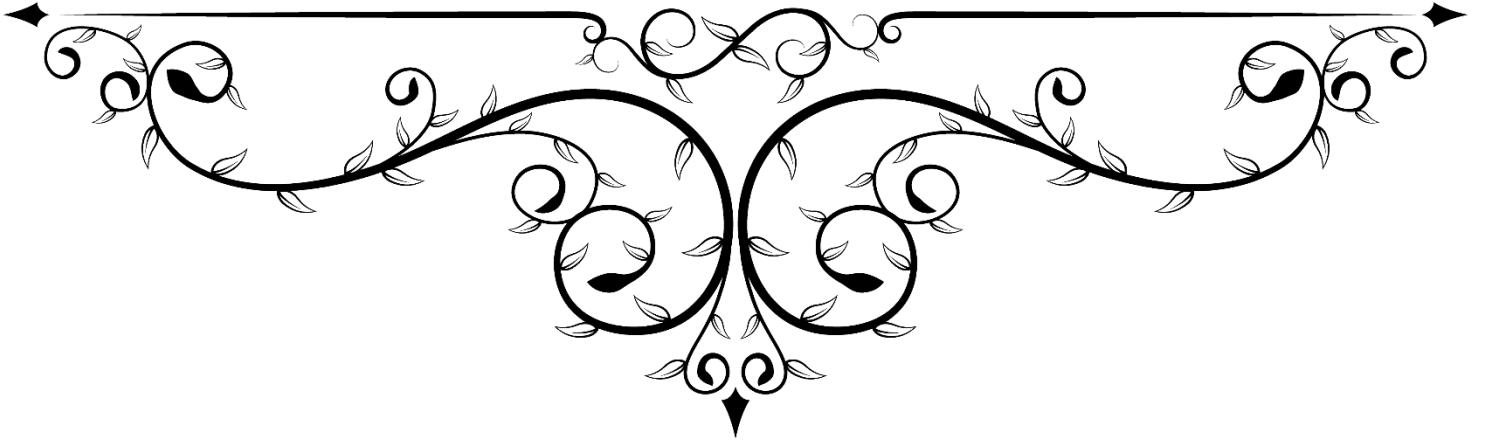
كما يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض المالي في شراء مواد أولية او تقديم تسهيلات للزبائن... الخ .

خلاصة الفصل:

من خلال تقييم الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة مسيلة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2019-2020 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس امال العامل موجب, احتياجات رأس امال العامل سالب و الخزينة موجبة), أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها اضافة الى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية و عدم اعتمادها بشكل كبري على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.



خاتمة



الخاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع دور التحليل المالي في التحسين من مستوى الأداء المالي يمكننا من فهم جانب مهم أثناء دراسة المؤسسة ألا وهو إبراز دور التحليل المالي إذ يعتبر من أهم أدوات مراقبة التسيير التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من تحليل وتقييم وضعيتها المالية وذلك باستخدام المؤشرات التي تم التطرق إليها في دراستنا هذه والتي تسمح بتحديد الانحرافات و الوقوف على أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب المالي والمحاسبي, واختيار التحليل المالي كأداة مساعدة في رقابة التسيير, ومن الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على الجانب المالي وحده كمؤشر قادر على أن يكشف الانحرافات كونه ناتج عن مجموعة من العمليات المختلفة و المترابطة إلا انه على قدر كبير من الأهمية في مثل هذه الأبحاث حيث آلية التحليل المالي تسعى إلى الكشف عن الخلل في النظام الرقابي ومحاولة إصلاحها وتفاديها, وكذلك تحديد أسباب قوة المؤسسة وتعزيزها.

اولا: نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: بعد اجراء الدراسة التطبيقية لحضنا أن (للمركب صناعي تجاري الحضنة مسيلة) لا تستخدم التحليل المالي الذي يعتبر من أهم أدوات التسيير والرقابة، مما يجعل المؤسسة تعاني من ضعف أدائها وكفاءة انشطتها, فالتحليل المالي يوفر المعلومات ال غنى عنها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المالية التي تفيد في تطور المؤسسة وبالتالي فإن الفرضي هنا مثبت.

الفرضية الثانية: بعد إجراء دراس ميدانية لاحظنا أن (للمركب الصناعي التجاري للحضنة مسيلة أو في ظل الإمكانيات المتاحة فهي تعاني من تراجع كفاءة الإدارة في استخدام اصولها المتداولة بسبب عدم اهتمام هذه الأخيرة بنتائج التحليل المالي، وبالتالي الفرضية مثبت .

الفرضية الثالثة: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية النسب المالية ، من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي ، باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة ، والقرارات

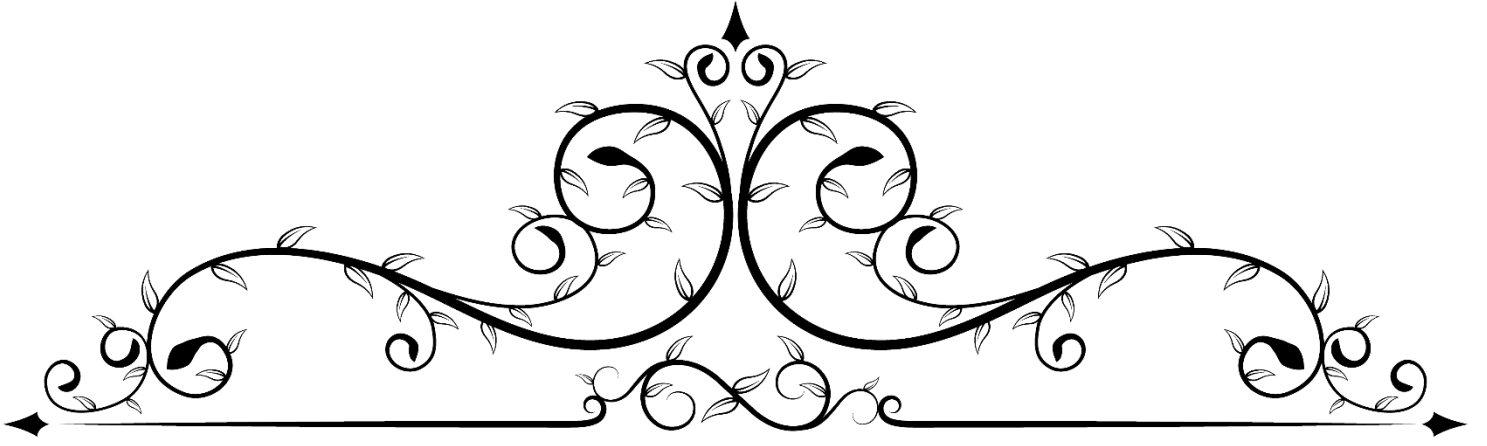
الخاتمة

المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة مما يؤكد أهمية التحليل المالي لمراقبة التسيير، وبالتالي الفرضية مثبتة ثالثا: الاقتراحات:

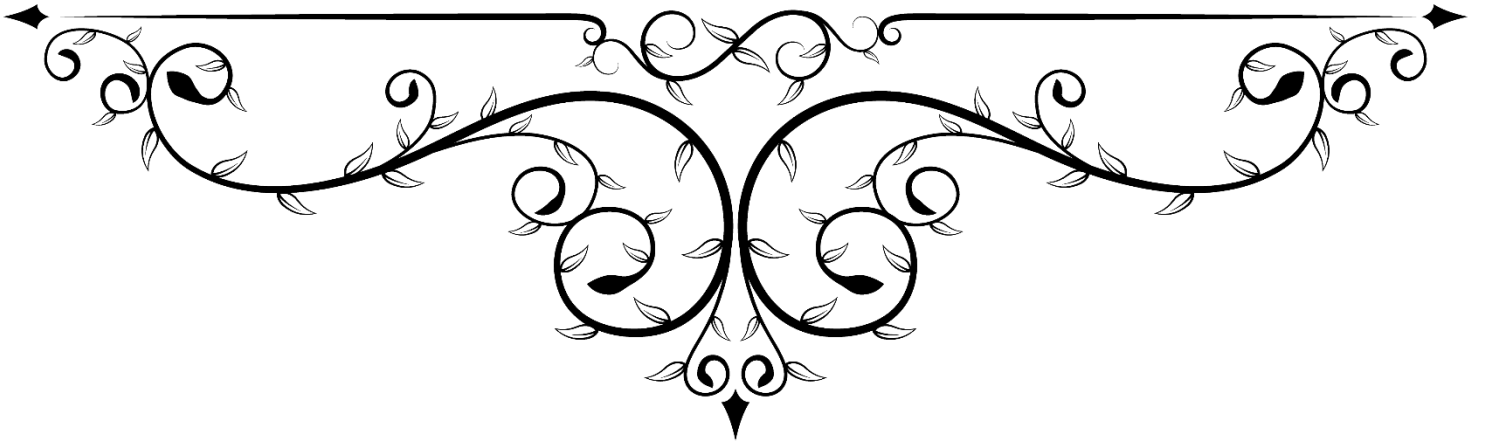
- ✓ ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة واعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ تكوين ورسكلة اطارات مختصة في ادوات التي سجلت نقص واضحة داخل المؤسسة خاص في التحليل المالي .
- ✓ ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي في المؤسسة للتكيف مع الظروف السائدة, والتحليل المالي يضمن ذلك.
- ✓ يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها..

ثانيا: آفاق الدراسة:

- وفي ختام هذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مفتاح بحوث أخرى يجريها باحثون آخرون وذات صل بموضوع الدراس وهي:
- واقع تطبيق أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
 - دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي، دار الهدية العامة، الجزء 1، 1998.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006 .
- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، Financial SME، ط 20 .
- ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة التسيير التحليل المالي، الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997.
- عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، 2011.
- الزغبى هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفار للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- مفلح محمد عقل، مقدمة للإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009.
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2006.
- حمزة محمود الزبيدي التحليل المالي 'تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل'، مؤسسة الوراقة، عمان، الاردن، 2004.
- ايمن السيد احمد لطفي، التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعة، مصر 2005.

- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، عمان 2008.
- سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار-التمويل-التحليل المالي "مدخل في التحليل واتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية، 1997.
- جميل توفيق، الادارة المالية، "اساسيات وتطبيقات، دار الجامعة المصرفية، 1985.
- عبد الغفار حنفي، الادارة المالية، جامعة الاسكندرية، مصر 1990.
- خميسي شيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، 2006.
- سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار-التمويل-التحليل المالي "مدخل فالتحليل واتخاذ القرارات"، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2017.
- عبدالرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر.
- عبد الحفيظ الارقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 1999.
- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010
- هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000 ، ط1
- ليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية مفتوحة في الدنمارك، 2007

- خليل احمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010
- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001
- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004
- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية: لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن، مذكرة لنيل الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009
- سيد الهواري، مدخل الى الإدارة المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996
- زياد رمضان، اساسيات التحليل المالي ، دار وائل للنشر، الاردن، 1989
- باديس بن عتبة، تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996
- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001
- عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998
- حسن لهيبي و عثمان يخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.

- أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي دارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996
- بوشاشي بوعالم، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
- خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001
- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003

المذكرات:

- شريفي وداد، دور استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2016.
- باديس بن عيشة، **التحليل المالي**، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية.
- تيطراوي محمد، **دور التحليل المالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2017.
- محمد صالح جمعي، اثر النظام المحاسبي المالي في ارساء الحوكمة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2015.

- دحماني هدى، تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2015.
- نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2009-2010.
- مجدوب احلام، دور مراقبة التسيير في تقييم الاداء المالي مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2013.
- بوعزيز زوينة، فاعلية التحليل المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
- بوبكر لهالي، دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2014.
- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
- بهدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

المسيلة في: 06 أيار 2021

رقم:

إلى السيد: مدير المركب الصناعي
التجاري المحضنة "المسيلة"

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التريض الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تريضهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ر.س	الإمضاء
01	هشام براهيم	16163509271	200337867	RS
02	أحمد حوام	16163110362	200321040	HAUA

عنوان المذكرة:
الأسماء:
قراراتها:

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التريض (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)
عزاد عبد الرزاق	المركب الصناعي المحضنة "المسيلة" مديرية المالية والمحاسبة	رئيس قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): *بشرا هيني هشام المولود(ة) بتاريخ: 1997/03/20 ب: مسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 337867 الصادرة بتاريخ: 2016/11/24 عن: بزهوم

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: *الاستخدام التحليل المالي لتقييم أداء

المؤسسات الاقتصادية وتربيتها قراراتها

دراسة حالة شركة الصناعات التجارية حصة مسيلة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/07/07

التوقيع والبصمة



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): * حواء أميت المولود(ة) بتاريخ: 1996/08/14 ب: المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس) رقم: 3910400 الصادر بتاريخ: 24/04/2014 عن: التسيير
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2014/2015
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: * دراسة حول التسيير المالي للمؤسسات لتقييم أداء
المؤسسات الاقتصادية وتوزيع قراراتها
دراسة حالة للمركب المتكامل التسيير الإداري والمالية

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 07/07/2014

التوقيع والبصمة